

الزيدية
بين
محب غال ومبغض قال

محفوظة
بفتح حقون

الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة

٢٠١١هـ / ١٤٣١م

الطبعة الرابعة

٢٠١٤هـ / ١٤٣٥م

تنسيق وإخراج: حفظ الله عقيل

Mobial : 713493882 – 737247737

e-mail : hefallah_2011@hotmail.com

hefallah11@yahoo.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية

(٢٠١٠ / ٨٥٥م)

التنفيذ الطباعي

دار الإمام زيد بن علي للطباعة والنشر

تلفون (٧٧١٢٢٣٥٧٨)

الزيدية
بين
محب غال ومبغض قال

تأليف

العلامة المحقق / أحمد بن لطف الديلمي



المؤلف في سطور

نسبه

هو السيد العلامة المجتهد، الحافظ الفهامة المنتقد، الجهيد الكبير، المحقق الشهير، قريع بلغاء عصره، ومعجز فصحاء وقته، شاعر زمانه، ومفخرة بلده، أحمد بن لطف بن زيد بن علي بن الحسن بن عبد الوهاب بن الحسين بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى بن علي بن الناصر بن محمد بن المنتصر بن عبد الله بن محمد بن صلاح بن عبد الله بن صلاح بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قاسم بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن الإمام المنصور بالله أبي الفتح الناصر بن الحسين بن محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

مولده ونشأته

ولد بمدينة ذمار سنة ١٣٥٤ هـ ونشأ وترعرع في ظل أسرة علوية كريمة تعيش مع العلم والعبادة وتتحلى بالأخلاق الفاضلة والسجايا الحميدة.

حياته العلمية ومشائخه

بعد أن أكمل الهجاء والخط والقرآن في المدارس الموجودة في مدينته آنذاك شرع في الأخذ عن عدة من مشائخ مدينة ذمار المشهورين بالتفوق والنبوغ منهم والده العلامة/ لطف بن زيد بن علي الديلمي، والسيد العلامة/ عبد الله بن محمد السوسوة، والقاضي العلامة أحمد بن أحمد سلامة، والسيد العلامة/ عبد الوهاب بن أحمد الوشلي، ثم انتقل بعزيمة صادقة وهمة عالية إلى صنعاء لإكمال مسيرته العلمية بالمدرسة العلمية وبعد اختباراه ألحق بالشعبة الثامنة إذ كانت المدرسة العلمية آنذاك مكونة من اثنتي عشرة شعبة، وأخذ من مشائخ صنعاء المشهورين بالتحقيق منهم السيد العلامة علي بن عبد الله إبراهيم، والقاضي العلامة الأوحّد عبد الله بن محمد السرحي، والقاضي العلامة يحيى بن محمد العنسي، والقاضي العلامة أحمد بن أحمد البهلوي، والقاضي العلامة محمد بن صالح بن شمس الدين البهلوي، والسيد العلامة علي بن عبد الله أبو طالب، والسيد العلامة المولى أحمد بن محمد زبارة مفتي اليمن سابقاً رحمهم الله تعالى.

موقعه في المجتمع

بعد أن أكمل المنهج المقرر في المدرسة العلمية أعطي راتباً على التدريس بها ثم عين عضواً في لجنة المعادلة للشهادات ثم عضواً بدار الإفتاء برئاسة الوالد العلامة أحمد بن محمد زبارة رئيس دار الإفتاء سابقاً، ثم عضواً منتدباً في المحكمة العليا في الشعبة الثانية برئاسة القاضي العلامة محمد بن أحمد الجرافي مفتي الجمهورية حالياً، ثم رئيساً لمحكمة غرب صنعاء، وكان حفظه الله وأطال عمره مثلاً للشجاعة والحزم والعدل في جميع أعماله.

ما قال عنه العلماء

قال عنه السيد العلامة الحجة محمد بن محمد بن إسماعيل المنصور: (سيدي العلامة الفهامة المحقق صفي الآل الأكرمين أحمد بن لطف بن زيد بن علي الديلمي حفظه الله قد لمعت شخصيته بين زملائه وبين مشائخه حتى صار حقيقاً بما قاله الإمام يحيى بن محمد حميد الدين في جده زيد بن علي: لقد زادت به أم اليمن).

وقال عنه السيد العلامة الحجة حمود بن عباس المؤيد: (العلامة الجليل الورع الذي منَّ الله عليه بالذهن الصافي والهمة السامية ففارق أقرانه وسَمًا إلى أوج العلاف هو بحرٌ لا ينزف).

وقال عنه القاضي العلامة محمد بن أحمد الجرافي مفتي اليمن حالياً:
(السيد العلامة أحمد بن لطف الديلمي عالمٌ محقق ومدرّسٌ كبيرٌ ينتفع به
طلبة العلم انتفاعاً كبيراً وهو مع ذلك سبق له أن تولى القضاء في مناطق
مختلفة وأبان عن قدرة في تسيير أعمال القضاء بحزم ودراية، ثم إنه من
أسرة عريقة، جده السيد العلامة الجليل الشهير زيد بن علي الديلمي
رحمه الله تعالى).

وقال عنه القاضي العلامة محمد بن إسماعيل العمراني: (العلامة
أحمد بن لطف الديلمي من جملة العلماء الذين توارثوا العلم أباً عن جد،
كما أنه لم يتكل على سمعة أبيه وجده بل جدّاً في طلب العلوم الشرعية
والدينية حتى فاز فيها بنصيب كبير فهو عصامي وعظامي).

وقال عنه القاضي العلامة علي بن محمد الشرفي: (المولى العلامة
المفضال المحقق المنطقي الأصولي أحمد بن لطف بن زيد الديلمي، عالم
ابن عالم ابن عالم، وجده ممن يشار إليه بالبنان عالم اليمن وهو أستاذ
والدي العلامة محمد بن علي الشرفي، والمؤلف عافاه الله ثمرة من
تلك الشجرة).

شعره

لشيخنا أيده الله أشعار كثيرة تدل على أن له نصيباً وافراً في هذا الميدان منها: تقرضه لكتاب «الأساس لعقائد الأكياس» للإمام القاسم بن محمد عليه السلام:

هذا أساس عقيده القرآن

فتلقه بتلهف وحنان

واحرز فوائداً تقاس بغيرها

ما العقد؟ من درو من مرجان

جمع المؤلف فيه صافي ديننا

جمعاً يفي بتقارب وتدان

ومنها في العرب وفلسطين:

إيه فلسطين الجريحة ترجمي

إيثار صمت خاسر ومنم

إن قيل: لم تكص الأباة عن الوغى؟

قولي لهم: فيما يلي كشف العمي

هذي العمالة أسفرت عن وجهها
من بعد طول تبرقع وتلثم
هذا الولاء لشر من وطى الثرى
جَعَلَ الأباة بطي أدهم محكم
قَرَنَ المهانة باسمهم إن يُذكروا
لِزمت أنوفهم لزوم الميسم
قد كبلت في أرضنا مَنْ إن يَشِم
حرباً مشرفةً يقول: تقلمي
يهوى الشهادة والشهامة والإبا
سير الأبي إلى الكمي المَعْلَم
زحفاً كما يمشي حيبٌ شَيِّقٌ
لحييه من بعد هجرٍ مؤلم
ويسلمون نفوسهم لمن اشترى
كي يظفروا حقاً بأكرم مغنم
سَوَّ الثبات وعلموه الراسيات
نهج الوصي إمام كل مقدم

أه علينا كيف صرنا شُذَّباً
شيعاً وأغراضاً لأتعس مَنْ رُمي
متواطئين مع اليهود وردئهم
في خذل إخوان العقيدة والدم
ألا نمـدبـمـدفع ومـدافع
إلا بحشد مسيرة أو بالفم
هل تسمعون صراخ إخوان لنا؟
قد أسمعوا لو كنت ذا أنفٍ حي
في كل حينٍ بل وكل دقيقةٍ
يهوي رجال لليدين ولفم
أو لم تروا هدم المنازل فوقهم؟
هل من إفاقه للأبوة النوم؟
هل من إغاثه للأرامل في العرا؟
هل من إجابة لليتيم المعدم؟
هل من صريخ للشباب تسوقهم
للموت سوق نعاج من لم يرحم

ما ردكم إن تُسألوا في حشركم؟
عن عهد ربكم الوثيق المبرم
أيصح أن نأتي الصلاة جماعة
دون الزكاة؟ فقس عليها واعلم
إني أخاف إذا كنتم علمكم
أن تدموا ولات ساعة مندم
ياكم أن تصمتوا صمت الألى
جعلوا المنابر سُلمًا للمغنم
إن تعطهم نطقوا وإن لم تعطهم
سكتوا فقلو لهم تبيع الدرهم
ثم الصلاة على النبي وآله
عَدَد النواصبِ من سلالة هاشم

هذا الكتاب

يحتوي على أبحاث مفيدة وفوائد عظيمة وتنبهات جليلة - أتى بها شيخنا - زيدت محامده ونمت بركاته ردوداً مؤيدة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة والحجج المنيرة الواضحة على (كتاب نظرة الاثنا عشرية إلى الزيدية بين حقيقة الأمس وتقية اليوم) نسبة الكتاب إلى محمد الخضر والمقدمة إلى محمد مهدي السلفي.

وقد أبان شيخنا حفظه الله في كتابه جملة من الردود القوية ، الواضحة الجليلة، المعززة بالأدلة القاطعة ، والبراهين الساطعة ، على كتاب (نظرة الاثني عشرية إلى الزيدية بين حقيقة الأمس وتقية اليوم) المنسوب إلى محمد الخضر ومقدمه محمد مهدي السلفي.

وقد أبان شيخنا أيده الله في كتابه هذا براءة الزيدية من النواصب الذين نصبوا العداء لآل بيت رسول الله قديماً وحديثاً ومن الروافض الذين رفضوا الإمام زيد بن علي عليه السلام وغيره من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأوضح أن منهج الزيدية هو المذهب الصحيح ، والحق الصريح ، خلاصة السنة النبوية ، ومتلقى الصفوة العلوية ، وحامى في

مؤلفه على ذوي القربى ، وما تجنبهم تجنب الأملس للجربى .

ونهج سبيلي واضح لمن اهتدى

ولكنها الأهواء عمت فطمت

وقد كثر في وقتنا هذا من يزعم تعريف الناس بالزيدية وهو عدوها
الأكبر ، والقائل فيها وفي رجالها بالفحشاء والمنكر ، ومهما افترى
القائلون ، وزعم المفترون ، وحرف الكاتبون ، في هذا المذهب الشريف ،
فلن ينتقص فخر مجده ، ولن يستلب شرف قائده ، ولن يفل حده .

وليس يضر البحر وهو غظمم

إذا مارماه بالحجارة راجم

ولله در القائل :

لا يضر البحر أمسن زاخراً

إن رمى فيه غلام بحجر

فعليك أيها المطلع الكريم أن تعلم أن الحق لا يعرف بكثرة الأتباع ، ولا
الباطل بقلة أتباعه ، وعليك أن تحظر ببالك ما قاله رب العزة في ذم الكثرة
والأكثرين ، وما مدح به القلة والأقلين ، فالحق يعرف بإعمال الأدلة
الصحيحة ، وإمعان النظر فيها وإخلاص العمل لله ، ونبذ التعصب واتباع

الأهواء ، فالعاقل من نظر لنفسه ، وإن خالف رأي نظره هو اه .

إن الهوى لهو الهوان بعينه

فإذا رأيت هوى فشم هواناً

واعلم أيها الأخ المطلع أن مؤلف هذا الكتاب هو من تناقلت سمعته وشهرته ، أحد فرسان البراعة ، وأرباب البراعة ، ذو النبذة المعدية ، والنفس المستهدية المهدية ، من رجال التحقيق ، وأصحاب النظر العميق ، ممن ورثوا العلم كابراً عن كابر ، شهد بذلك المؤلف والمخالف .

فخذ دينك أيها المسلم ممن أمرت بالأخذ عنهم ، والتمسك بحبلهم ، والكون معهم ، من جعلوا رعاة علم المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ووعائه .

جعلنا الله ممن استمسك بالعروة الوثقى ، واعتصم بالحبل المتين الأقوى ، جزى الله شيخنا عنا وعن المسلمين أفضل الجزاء .

تعجب:

مما يعجب له المرء أن هؤلاء الذين يكتبون عن غيرهم بما يوافق هواهم يقيمون الدنيا ويقعدونها على أشياء فروعية يؤمنون بها كالتروايح والضم والتأمين وغيرها ويحاولون بشتى الوسائل إلزام الناس بها وفرضها على من لا يقول بها ولو أدى إلى هتك الأعراض واستباحة الدماء كما نشاهد بعض الأحداث في رمضان من أجل صلاة التراويح حتى إن الزيدي إذا هم ببناء مسجد تقام فيه شعائر الزيدية خاف من أصيخوا بدء العصبية ومرض الوهابية ومن جندوا أنفسهم لنقل شعائر الدرعية إلى المناطق الزيدية وينسون أو يتناسون أنهم مشبهة مجسمة يقولون بالأعضاء لله تعالى وأنه ساكن في السماء وجالس على العرش وقاعد على الكرسي ويطلع وينزل إلخ .

شبهوا جسموا وبالآين قالوا

لوثوا أصل دينهم تلويثا

وما يدندن به بعض الناس من أن الزيدية عدة فرق معتدلة وغير معتدلة وقريبة إلى السنة وبعيدة عنها دعوى لا دليل عليها لأننا نقول: إن الزيدية لها قواعد وأصول معروفة فمن دان بها واعتقدها فهو زيدي ومن

لم يعتقد بها فليس بزيدي ومن أراد المعرفة لهذا المذهب الشريف حق معرفته فليبحث عنه من أهله الذين حفظوه كابراً عن كابر وليأخذ علم الزيدية من كتبها لا من كتب العابثين بتراثها والمفترين عليها .

فالمصطفى قال إن العلم في عقبي

فاطلبه ثم واخلّ الناصبَ القالي

مؤلفاته

لشيخنا حفظه الله مؤلفات جلييلة تنبى عن غزارة علمه وجودة قريحته منها:

- ١ - الجني الداني في مناقشة الشوكاني (تحت الطبع).
- ٢ - كشف النقاب عن مذهب قرناء الكتاب (مطبوع).
- ٣ - تحفة الأبرار في تحرير لا تدركه الأبصار. (تحت الطبع).
- ٤ - ترياق ذوي الأبصار من سموم فتوى الدار (مطبوع).
- ٥ - الزيدية بين محب غال ومبغض قال (وهو الذي بين يديك الكريمتين) هذه الطبعة الثالثة بحمد الله.
- ٦ - تجريد أحاديث حلية الأولياء. (ثلاثة أجزاء مخطوط).
- ٧ - المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام (مطبوع).
- ٨ - التهذيب المنيف على تعريفات نسبت إلى الشريف. (مخطوط).
- ٩ - استنباط الدقائق المحجبات من مقدمة الثمرات (مخطوط).
- ١٠ - ديوان شعر (مخطوط).

وله الكثير من المقامات الأدبية والبحوث المفيدة نسأل الله تعالى أن يمتع المسلمين بحياته وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خيراً آمين اللهم آمين.

كتب/ تلميذ المؤلف

أكرم حمود الدرواني

الإهداء

إلى من يبحث عن الحق ويتوخى^(١) الوقوف على طريقه، إلى من يربأ بنفسه عن الاقتداء بمن زلت عن معالم الهدى قدمه، أو طغى في نصرة العصبية قلمه، إليه أهدي هذه النبذة^(٢) كدليل على درب النجاة ومئنته^(٣)، ولا أدعي أنني قد سطرت ما فيه الكفاية، وإنما ما لا يقل عن إيحاء^(٤) إلى عَلم الهداية.

ومن سنة الله سبحانه أن مَنْ صدقه أعانه على بلوغ الغاية، وليس الغرض من نقاشي لما حرره الشيخ/ محمد المهدي الحكم على طائفة بما سُبِّحَتْ إليه، ولا اتهام أخرى بما قد رفعت له أعلامها وأوزعت أتباعها عليه، وإنما العلة الباعثة هي إبراز الزيدية -حماها الله- في برجها^(٥) الوضي، ونهجها المضيء، محفوفة بما يقطع أطماع رافض وناصب أعاذها الله منها.

(١) يتوخى: يتحرى.

(٢) النبذة: الشيء اليسير.

(٣) المئنته: العلامة.

(٤) إيحاء: إشارة.

(٥) البرج: الحصن.

وأرجو الأخ المطلع أن لا يتعجل الحكم علي بالميل إلى غال أو قال قبل أن يستوعب المسطور، وإذا كنتُ قد فندتُ^(١) بعض مارُميَّتْ به الرافضة، أو قلت: هم وغيرهم في هذه سيان، أو قابلت الفوارق التي بين الرافضة والزيدية بفوارق بيننا وبين الناصبة، أو قابلت جرح الرافضة لبعض أعلامنا بجرح الناصبة لبعض أعلامنا فلأن الكتاب (كتاب محمد المهدي) برز كمدع وحاكم على خصم غائب لا محامي عنه ورامي غرضٍ لا مجنَّ^(٢) له، فجعلتُ له من نفسي منصوباً تتجاوز مقام المنصوب لأن وظيفته الإنكار فقط، ثم إذا ألمتْ بخطأ فأخطر ببالك أن الكاتب بشر على أن الخطأ أمر مشاع بين الناس، ومن الخطأ يتعلم الحاذق الإصابة، وأكثرهم إصابة هم من استفادوا من خطأهم وخطأ غيرهم، ثم إن هذا المحرر كغيره له عين سخط وعين رضا.

فعين الرضا عن كل عيب كليلية

كما أن عين السخط تبدي المساويا^(٣)

(٢) التفنيد: تفعيل من التخطئة وفند رأي فلان خطأه فيه.

(٣) المجن: الترس.

(٣) البيت لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

والعاقِل يَحمِلُه وجود الخِطأِ علي حِسن الاحتمال والجاهل علي
التحامل، واللهَ أسألُ ألا يجعل غرضي إرضاءه، غير لايٍ^(١) علي سواه،
وأن يجعل مارقته^(٢) فيه، وابتغاء مرضاته، وسبباً لحسن الختام وكرم
المقام إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم علي محمد وعلي آله
الطيبين الطاهرين وأصحابه الراشدين.

(١) لايٍ: ماقل.

(٢) رَقْمته: كَتَبته والرَقْم: الكِتابَة.

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي أوجب على العارفين نصرة الحق بالدعوة إليه وبيانه،
أو بالذب عنه وحماية كيانه، وأشهد ألا إله إلا الله الذي أحاط علمه
بالمكنون والظاهر، والجنين والسافر، وأشهد أن محمداً عبده وبعيثة إلى
عباده يبلغهم أنه لا نجاة إلا بالصدق ولا خلاص إلا بالإخلاص.

ثم إن الافتراق بين فرق الإسلام كائن لا محالة، وقد نبه عليه الصادق
المصدوق عليه السلام، ولا شك أن هذا الافتراق اكتنف ^(١) بالميل والاقتراف إلا
من رحم الله، وكل فرقة تدعي لنفسها النجاة، وإذا كان ثمَّ حديث
صحيح صريح ينادي بهلاك فرقة معينة كحديث (القدرية مجوس هذه
الأمّة) فكل فرقة تحاول إلصاق هذه الصفة بغيرها وتنزيه ساحتها منها،
والذي استجرَّ هذا الحديث وما يليه أني وقفتُ على كتاب عنوانه (نظرة
الإمامية الاثنا عشرية إلى الزيدية بين حقيقة الأمس وتقيّة اليوم) هكذا
رسمت بالألف الهاوية (الاثنا) وهو خطأ لأن أصلها الياء فتكتب (الاثنى
عشرية إلى الزيدية بين حقيقة الأمس وتقيّة اليوم) منسوب إلى محمد

(١) اكتنف: أحيط.

الخضر وقبله محرّر سباه محرره محمد بن محمد المهدي مقدمةً يعني لهذا المرقوم^(١) وهو ليس من المقدمة في شيء لأن المقدمة:

إما مقدمة علم وهي: المشتملة على الحد بأنواعه والاستمداد والغاية .. إلخ.

أو مقدمة كتاب وهي: طایفة من الكتاب قُدمت بين يديه لاطلاع القارئ على محتواه، مع أنها^(٢) أربعون صفحة فهي جديرة بأن تسمى كتاباً لا مقدمة، ولم يسبق لي الشرف بمعرفة الخضر ولا اشتهر شهرة علمية أو أدبية، ولا أدري هل هو حقيقة أو هو سَروجي^(٣) هذا العصر؟ وقد أبدى المؤلفان تحنناً زائداً على فرقة الزيدية وحرصاً عليها من وقوعها في براثن^(٤) الإمامية، وأبديا حرصهما على انضمامها إلى المسمين بأهل السنة وعلى سَبْقِ التفاهم لأن القطيعة تورث الوحشة وسوء الظن، وقالوا: إن الزيدية والرافضة ليسوا سواء، ونَعَتَ الزيدية بنعوت جعل ضدها في الإمامية، ثم نَعَتَ الإمامية بما يتعين معه (إن صح) مباينتهم دفاعاً عن النفس وحماية للعقيدة، ثم في المحرر الثاني المنسوب إلى الخضر أورد ما

(١) المرقوم: المكتوب.

(٢) أي مقدمة محمد المهدي.

(٣) السروجي: اسم لا مسمن له، أسند الحريري إليه مقاماته.

(٤) البرائن: مخالب الأسد وفي الجملة استعارة مكنية.

يتعين أن يكون وسيلة لصرم^(١) حبال الإمامية وقنطرة^(٢) للبعد عنهم
وحذراً من دهائهم وشرِّك حبالهم، وسترد عليك هذه مقاماً مقاماً.

أولاً: ما حرره الأخ محمد المهدي الذي سمن ما حرره مقدمة وبما أن
الكتاب قد تضمن أموراً كانت مناط الحكم لتكفير الإمامية، والتكفير لا
يكون إلا بنص قاطع يجعل الحاكم ومن يستحل ما يترتب عليه الحكم في
حلّ، وبما أن المؤلفين قد احتجوا بأقوال لأئمة الزيدية الأعلام كالهادي إلى
الحق يحيى بن الحسين بن الحسين والقاسم الرسي عليه السلام فلا بد إذاً من الإيراد
والمناقشة كتحليل أو نقد لا لكلام الإمام وإنما لوجه الاحتجاج ولمن صدر
به الحكم عليها، لإضفاء^(٣) التكامل على ما نُسيح حتى يكون أثلج لصدر
القارئ وأجلب ليقينه وأقر لعينه، وذلك بقدر الإمكان مع إعانة الله
سبحانه، فإن الأمر كما قيل:

إذا كان عون الله للمرء مُسْعِفاً

تأتى له من كل شيء مراده^{٣٥}

وإن لم يكن عون من الله للفتى

فأول ما يجنبى عليه اجتهاده^{٣٦}

(١) صرم: قطع.

(٢) القنطرة: الجسر وما ارتفع من البنيان.

(٣) لإضفاء: لتأكيد وتأييد.

ذكر المقدم في صد ٣ الأمور التي استوجب ذكرها بين يدي الكتاب وقال: «والتي سنسلط فيها الضوء على جملة من الأمور التي تتعلق بموضوع يهم أبناء هذا البلد الذي يسعى اتباع الفرق المنحرفة وبخاصة الروافض إلى غرس مفاهيم تتنافى مع المعتقدات الراسخة والمبادئ التي سار عليها أهل اليمن سواء كانوا زيدية أو سنية من التمسك بالكتاب والسنة..» اهـ.

أقول: نعم يمكن للإمامي أن يقول للمحذر من الإمامية: ما جدوى تحذيركم من الإمامية وقد أصبح اليمن يدين بالجمهورية في كل أقطاره؟ لأن الخطر العظيم الذي يحمله الرافضة هو الإمامة، ولا يمكن سماع أي شيء من خرافاتهم إلا بعدها، وحيث قد تخلى اليمن عنها امتنعت بقية خرافات الرافضة كالرجعة وغيرها، ثم إن الذي اكتسح الزيدية وجلاها^(١) من محالها وعطل مدارسها وضلل المؤلفين والكتّاب وحمل الناس على مذهب لا يعرفونه ودعوا إليه في كل مسجد هو غيرهم، وسيأتي بعض بيان فيما يلي.

ثم قال المقدم: «إنهم وجدوا من يتلقاهم بالترحاب من بعض الزيدية» اهـ.

أقول: انظر من الدعاء في المساجد في شمال اليمن وجنوبه؟ ليسوا إلا

(١) جلاها: أخرجها.

من اليمن ممن شربوا من ماء نجد وأتبعهم كثير من الأغبياء ليس لشعار حب أهل البيت وإنما لحب الدنيا، ولا تجدد الآن أكثر المحاضرين في المساجد إلا خارجين عن الزيدية أو خارجين عليها لا يعترفون للزيدية بإمام، ولا لإمام لهم بمقام، ولا يحتجون بقول أحدهم إلا في مقام يفرضه الجوى السياسي.

ثم قال المقدم: «وفات هؤلاء حقيقة نظرة الروافض ... إلخ».

أقول: نعم لم يفت، وغاية ما هنالك عداء كلامي أما تجريد السلاح على الزيدية فهو من غيرهم من المشبهة والمجبرة والقدرية والتاريخ السابق والغابر شاهد.

ثم قال المقدم: «بداية الصراع بين الفريقين .. بدأ الصراع بين جناحين شيعيين أحدهما غال والآخر معتدل» اهـ.

أقول: نعم، إن من حق الغال أن يقابل بالقال كما جاء في الحديث في قوله عليه السلام لعلي عليه السلام: «سيهلك فيك اثنان محب غال ومبغض قال».

ثم قال المقدم: «لقد وقع الانشقاق .. إلخ».

أقول: الانشقاق مصدر المطاوع^(١) شققته فانشق ولا يكون إلا في

(١) المطاوعة: هي قبول الأثر وتأتي من انفعل ولهذا لا يكون إلا لازما ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية (نسبة إلى العلاج وهو العمل الذي يكون فيه حركة حسية) ويأتي لمطاوعة الثلاثي كنيياً

الأعيان^(٢) نحو ﴿وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١] ﴿إِذَا السَّمَاءُ
انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] أما في المعاني فشقاق ومنه ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ
بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥] ﴿شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣].

ثم قال المقدم: «إن بدء الانشقاق من رفض الإمام زيد رحمه الله البراءة
من الشيخين ..» اهـ.

أقول: إذن فزيد عندكم حقيق بسمة الرفض لأنكم أضفتموه إليه ولا
يخفى أن العبارة جانبت الصواب.

ثم قال المقدم: «عندما اشترط عليه الغلاة شرطاً قاسياً لكيما يجاهدوا
معه جيوش هشام بن عبد الملك ..» اهـ.

أقول: هذا الكلام يدل على أنهم كانوا في نظر المهدي إمامية لأن الكلام
مسوق للتحذير منهم، والذي عليه «تاريخ الطبري» ومن نقل عنهم أنهم
كانوا قد بايعوا زيدا عليه السلام وهذا دليل على عدم إماميتهم، وإنما انخزلوا
من نصرته خوفاً من جيوش هشام فالتمسوا حيلة للخروج من عهدة
الجهاد مع زيد عليه السلام اللازمة من البيعة.

كقطعتة فانقطع وكسرتة فانكسر ولطاوعة غير الثلاثي قليلاً كأطلقته فانطلق وعدلته فانعدل
ولكونه مختصاً بالعلاجيات لا يقال علمته فانعلم ولا فهمته فانفهم. تمت شذا العرف.
(٢) الأعيان: الذوات.

راجع «تاريخ الطبري» تحت عنوان «مقتل زيد» الجزء السابع.

وعلى هذا فلا حجة لكم عليهم، ولأن المبايعين كما في «تاريخ الطبري» عراقيون من أهل الكوفة وكانوا زهاء أربعين ألفاً، والذي قرأته في «تاريخ الطبري»: فلما رأى أصحاب زيد بن علي الذين بايعوه، اه المراد. نعم، مبايعتهم لزيد دليل على عدم إماميتهم، ثم إن هؤلاء الخاذلين المخاطبين بأنتم الرافضة ليسوا من إيران وإنما من الكوفة، راجع الطبري الجزء السابع تحت عنوان «مقتل زيد».

ثم قال المقدم: «لقد طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين وما كان لزيد ولا غيره من آل بيت النبوة أن ينسلخوا من حلف رسول الله ﷺ» اه. أقول: عبارة الانسلاخ فيها جفاء، ثم كان ينبغي أن يقول: من صحابة أو من أنصار، دون من حلف لأنه لم يبعث بحلف.

ثم قال المقدم: «فجده رسول الله وجده علي وآل بيت رسول الله عنهما راضون ولهما موالون» اه.

أقول: قد بينتُ قبل أسطر أن المقصودين بأنتم الرافضة غير من يحوم حولهم الأخ محمد المهدي ويستجيش ضدّهم الأفكار.

ثم قال المقدم: «فمنذ أن رفضت تلك الفئة الحاكمة على الصحب والآل نصره زيد سموا رافضه» اهـ.

أقول: قد سبق التنبيه على هذا قريباً.

ثم قال المقدم: «ومنذ مرقت بعض النواصب بدأت الأحكام تصدر منها على الأمة بالتكفير ولم يسلم منهم معتدلو الشيعة كالزيدية بل لم يسلم زيد من تكفيرهم» اهـ.

أقول: المارقة هي الخوارج، والناصبية من نصبوا العدا لآل محمد عليه السلام سواء خرجوا أم لم يخرجوا، فهم أعم من المارقة، وحيث قال المقدم: صدر عنهم تكفير الأمة، فما له وللمارقة والناصبية؟ والحديث إنما هو عن الرافضة أم تريدون أن تسموا الإمامية بهذه السمات كلها: رافضة مارقة ناصبة وما ندي للباقي؟ وكل أحق بحصته، والجار أحق بصقبة^(١) اللهم إلا إن كان المهدي يريد أن يفتح أذهاننا على فائدة مهمة وهي: أن وصف الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به وإنما يسري الحكم إلى كل من اتصف بهذه الصفة، لاسيما إن كانت الصفة مشتقة وأنيط بها الحكم كالرفض والنصب والمروق، وبهذا يصير كل رافض ناصباً مارقاً وكل ناصب رافضاً مارقاً، وهكذا إلا أن الإمامية سيقولون: لم يثبت كما

(١) بصقبة: جواره.

تكرمتم أنا الموسومون بالرفض بما عللتم وأوردتم ثم تقول الإمامية:
نناشدكم الله فيما يلي إجمالاً ثم تفصيلاً:

مَنْ يصدّر الأفكار إلى غير بلده وينفق عليها مئات الملايين؟

من أولى بالرفض؟ أمن يدين لبعض أهل البيت بالولاء وينقل أقوالهم ويشيد بهم ويدعو على ظالمهم قديماً وحديثاً أم من رفضوهم جملة وتفصيلاً؟ ولا تجرد في أي كتاب لهم أي قول لا لهادي ولا لقاسم ولا لغيرهما من أعلام العترة، وكتبهم شاهدة.

ثم مَنْ أخطر على الزيدية وغيرها من المذاهب الإمامية أو الوهابية المسمون بأهل السنة؟ أما تصدير الأفكار فكل الناس على علم راسخ ويقين ثابت أن الوهابية المسمين بأهل السنة يصدرون الأفكار مؤيدة بطبع آلاف أو ملايين المصاحف والكتب المذهبية والملايين من النقود والدعاة، واسألوا عن هذا اليمن الذي أصبح صريع الخلاف الذي أنشبهه بين الأب وابنه والأخ وأخيه والجار وجاره حتى أدى إلى أعمال السلاح، واستباحة إزهاق الأرواح، ربما في سبيل أمور ظنية لا تجيز الحبس فضلاً عن سفك الدم، ثم يخطبون ويقولون: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَذَّبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاعْتَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

سلوا المساجد والمنابر والمدارس من أناخ فيها الدعوة الوهابية وزحزح
الزيدية المهادوية؟

وعلى هذه فقس ما سواها

أما الإمامية فأى شيء حدث منها؟ وأي مسجد احتلوه؟ وأي
مدرسة فتحوها؟ ثم إن الدعاة المسمين بأهل السنة لا يقتصرون على
إزاحة الزيدية فقط بل يعملون بنشاط وافر، ودعم كافر، فهم لا يريدون
شافعية ولا حنفية ولا مالكية وإنما يريدون مذهبهم فقط، وقد أقرت
الشعوب حرية العقيدة واحترمتها وهم لم يجترموا حرية المذهب.

وكان الإمام الشافعي -رحمه الله- ورضي الله عنه كان قصير الباع
ضيق الذراع وهو من شهد له المخالف والمؤلف، ورحم الله ابن
شهاب^(١) إذ يقول:

ولنا الشافعي خير إمامٍ إن وجدنا في الثقل عنهم غبارا
وأما من أجل الولاء لأهل البيت فالتاريخ خير شاهد بأن الوهابية لا
تعترف لهم بمنصب إمام ولا مقام علم، ففيم التباكي على ولاء أهل
البيت؟ لله در وصي رسول الله ﷺ إذ يقول: «لقد حنَّ قِدْحٌ ليس منها

(١) ابن شهاب: هو قريع البلغاء ومعجز الفصحاء شاعر الزمن ومفخر اليمن العلامة المتفنن السيد
أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد بن شهاب الدين العلوي الحسيني ولد عام ١٢٦٢ هـ وتوفي عام
١٣٤١ هـ له الديوان وغيره من المؤلفات.

وظفق يحكم فيها من عليه الحكم لها».

في أي عصر رفعت الوهابية لواء آل محمد أو نصرته؟ لا أدري.

هل يوجد في كتبهم المعتمدة ذكر لآل بيت رسول الله أو قول لعلم من أعلام آل بيت رسول الله ﷺ؟ أليس إمامهم وشيخهم ابن تيمية هو صاحب منهاج سنتهم؟ الذي جند نفسه للإطاحة في منهاجه بكل فضيلة لأخي رسول الله مَنْ حبه إيمان وبغضه نفاق، وكنتُ والله لا ينقضي عجبني لهذا الموقف مع اشتهاره بالعلم الفاضل، ولم أدر ما هو السبب الحامل له على ذلك؟ اللهم إلا أن يكون السبب أنه شامي^(١) ومن أسرته مَنْ حضر وقعة صفين وقد مسهم ذو الفقار الذي يقول فيه صاحبه عليه السلام: «والله ما ضربتُ به أحداً إلا دخل النار».

ولكن كان من حقه أن يحزن على قتلاه لسوء مصيرهم لا أن يكون في صفهم.

ثم أورد المهدي في صده (أقوال أئمة الزيدية في الفرقة الرافضة).

«كلام الإمام زيد بن علي رحمه الله في الرافضة: اللهم اجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء القوم الذي رفضوني وخرجوا من بيعتي كما رفض أهل حروراء على بن أبي طالب حتى حاربوه» اهـ.

(١) شامي: نسبة إلى الشام.

أقول: لم يعز^(١) المهدي هذه المقالة إلى كتاب ليتسنن الرجوع إليه، وقد بينا لكم أن الذين قيل لهم: " اذهبوا فأنتم الرافضة " ليسوا إمامية، لأن الإمامية لا تعترف بزيد ولا تبايعه، وإنما هم عراقيون، ويؤخذ من قول زيد^(عليه السلام): (كما رفض الحرويون بيعة علي) أنه يدخل كل رافض من عهد معاوية الذي سن الرفض فما بعد، وإذا لم يكن ما قام به معاوية وحزبه رفضاً فلا رفض، وإذا اغتفر لمعاوية رفضه المقرون بالسيف ولعن أخي المصطفى في أكثر من أربعين ألف منبر فغيرهم أدنى إلى العفو، ويجب إعمال النص بما يقتضيه من عموم الصفة المشتقة^(٢) فافهم.

ولله در الحمامي إذ يقول:

يا أمة ضلت وغاب رشادها إذ أصبحت بيد الشقاء زمامها
أعلى المناير تعلنون بسببه؟ وبسيفه نُصبت لكم أعوادها

ثم قال المقدم: «كلام القاسم بن إبراهيم قال رحمه الله في معرض رده على الرافضة بشأن الوصية والأوصياء وما قالت به الرافضة من هذا فقد

(١) لم يعز: لم ينسب.

(٢) الصفة المشتقة: هي المأخوذة من الفعل المتعدي واللازم للدلالة على الذات ومن قام بها، مثل قائم من قام ورافض من رفض وناصب من -نصب.

وعومها: شمولها لكل من قام به الفعل مثل (ناصب) لكل من نصب العدا لأهل البيت" (ورافض) لكل من رفض إمامتهم.

تعلم أن كثيراً منها لم يقصد فيه لما قصد أو يعتقد من الشرك بالله في قوله به ما اعتقد ألا وإن كل ما قالوا به في الله، أشرك الشرك بالله، فنعوذ بالله من الشرك في ربوبيته، والجهل بما تفرد به من وحدانيته هذا، إلى ما أتوا به من الضلال، بقولهم في الوصية، وما أعظموا على الله ورسوله في ذلك من الدعوى والفرية، التي ليس بها في العقول حجة ولا برهان، ولم ينزل بها من الله وحى ولا فرقان. وما قالت به الرافضة من الأوصياء من هذه المقالة، فهو قول فرقة كافرة من أهل الهند يقال لهم البرهمية .. إلخ» اهـ.

أقول: نسبة المهدي إنكار وصية أمير المؤمنين عليه السلام إلى القاسم بن إبراهيم عليه السلام غير مستقيمة ولا ثابتة، فالقاسم عليه السلام يتكلم عن دعوى الإمامية وصاية مَنْ حصرها فيهم الإمامة، لا وصاية أمير المؤمنين علي عليه السلام، فهي عند الإمام القاسم عليه السلام ثابتة ثبوتاً أولياً، ثم عند سائر أئمة الزيدية من بعده، وبإمكان المطلع مراجعة مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الجزء الثاني، فهي مسألة إجماع عندهم ابتداء بالقاسم وانتهاء بالجلال والأمير، وهما عندكم من المقبولين، كلهم يدين بشبوتها ويدينون الله بها، وإليك ما رقمه ابن الأمير -رحمه الله- في «المنحة على ضوء النهار» في صلاة الجماعة في الجزء الثاني ص ٨ ما لفظه: ولا ريب أنه انتقل أمر الأمة من بعد قتل الوصي عليه السلام إلى الفسقة والبغاة اهـ.

أما المنصور بالله ﷺ وقد أوردتم في أثناء الكلام من كلامه احتجاجاً على الرافضة فقد عقد في الجزء الأول من «الشافى» باباً مستقلاً لإثباتها^(١) بأدلتها ص ١٠٥ .

وعلى الجملة فهي محل إجماعهم لاسيما القاسم والهادي إلى الحق، وهذا عنهم ظاهر لا يقبل الخفاء، ولا يحكي عنهم غير هذا في متعلق الوصاية لوصي رسول الله إلا جاهل أو متجاهل، سبيله سبيل من ينكر أن آية التطهير فيهم ويزعم حصرها في النساء، وتجاهل النص اللغوي المخصوص بالذكران ﴿عَنْكُمْ﴾ ﴿وَيُطَهَّرُكُمْ﴾ وتجاهل ما روي في ذلك من أحاديث الكساء في مؤلفات أهل البيت ﷺ وغيرهم فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ثم قال المقدم: «والهادي رحمه الله يسم الرافضة بتعطيل الجهاد وصدق فلا جهاد عندهم حتى يظهر مهديهم وقول هؤلاء الإمامية الذين عطلوا الجهاد وأظهروا المنكر في البلاد والعباد.. إلخ».

أقول: ما نقله المقدم عن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ﷺ موجود بنصه وفصّه وهم كما وصفهم الإمام ﷺ وقد

(١) أي الوصاية لأمر المؤمنين علي ﷺ ..

عرفت أخى القارئ مما سلف من هم الرافضة؟ ولا شك أن الإمامية انفردوا بهنات، تحقق الحسنات، خُصّوا بها دون جماهير المسلمين، لا شريك لهم فيها من زيدية ولا من غيرهم، منها القول بالرجعة وهو قول سَمِجَ يمجج العقل والنقل، ومنها عصمة كل إمام وهي فرية ليس فيها مرية، ومنها ظهور المهدي عليه السلام ثم اختفاؤه، ولعلها رؤيا صالحة، ومنها حصر الإمامة في جانب من ولد الحسين عليه السلام، وتخطئة من خرج من غيرهم، وهذا كما يقال في المثل العربي: (لا تدخل بين العصا ولحاهها)^(١)، ومنها زيادة أن علياً ولي الله وأن علياً حجة الله في الأذان^(٢)، وهو خرق لإجماع الأمة سلفاً وخلفاً، ومنها تفسير القرآن على خلاف إجماع الأمة كما سيأتي التنبيه عليه، ومنها زعمهم أن الصحابة نقصوا القرآن وأخفوا بعض آياته مع أن الله تعالى قد تولى حفظه، والمصحف الذي بأيدي الناس على قراءة حفص هو رواية أمير المؤمنين علي عليه السلام وعثمان وزيد بن ثابت وأبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأجمع المسلمون سلفاً وخلفاً على أن ما بين دفتي المصحف هو القرآن.

(١) ومعناه: النهي عن التفريق بين المتلازمين والمتصلين اتصال العصا ولحاهها. أي: قشرتها.

(٢) زيادة على المروي وهو نسخ للأذان إذا اعتقدوا ألا يجزي المزيد بدونها، كما هو نص الأصول: إن الزيادة إن لم يجز المزيد بدونها كانت نسخاً للأصل، هذا إذا كانت الزيادة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أما إذا كانت بدعة فهي مسخ لا نسخ.

هذا إضافة إلى ما نقل عنهم أئمتنا مثل الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين والمهدي أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام، من تعمدهم مخالفة أمور من قواعد الدين، ولا أعلم الآن إصرارهم على تلك الموبقات أو نزوعهم عنها كما بلغني من بعض المختلفين إلى إيران.

على أن إمام أئمة اليمن الميمون الهادي عليه السلام ومن قبله ومن بعده من أئمة الهدى وسفينة النجاة كما يكفرون الرافضة كما نُقل عنهم فهم يحكمون على من نسب قبائحه وفضايلهم إلى الله وقال: (هي من فعل الله) يحكمون عليهم بأنهم مجوس هذه الأمة، لما صح عن جدهم عليه وعليهم الصلاة والسلام "القدرية مجوس هذه الأمة" وقد حاولت القدرية أن تلصق هذه الصفة بمن نسب خطيئته إلى نفسه، ورُدَّ بأقلام أهل بيت رسول الله لاسيما المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام بقولهم: إن القدرية من أثبت تدخل القدر فأوجد المعصية، وإن النسبة في اللغة على الإثبات لا على النفي، فلا يقال لمن ينفي الجبر: جبري وإنما الجبري من يثبت الجبر وكذا القدرية .

كما أن الأئمة الهداة صلوات الله عليهم يسمون المجسمة "الذين جوزوا حلوله في مكان أو كونه على العرش أو على الكرسي، والمشبهة الذي يجوزون رؤيته جل وعز" بأنهم كفار تأويل، حتى إن الهادي إلى الحق عليه السلام حرم أكل ذبايحهم ومنع من دخولهم في آية الظهر، لأن نصها

﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم﴾ [المجادلة: ٢].

فهل حكم هؤلاء الأئمة جائز على الرافضة وعلى غيرهم وهو حكم حق في الجميع أم أنهم أصابوا في حكمهم على خصمكم وأخطأوا في الحكم عليكم؟ الظاهر أنهم إذا كانوا أهل حق وأصحاب إصابة - لاسيما مع إجماعهم - أنه موافق لحكم الله سبحانه إذ لا غرض لهم دنيوي قط بإجماع المخالف والموافق، ولا حقد عندهم على أحد، ولذلك فقد وقع من بعض^(١) أهل الزيغ المجاهرة ببغض الهادي إلى الحق عَلَيْهِ السَّلَامُ ورماه بالجهل، وهمّ بإخراجه من قبره، ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حالوا دون ذلك لنال غرضه، ولا شك أنه يصدق عليه ما قيل في باغض يحيى بن عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ:

أفرغ الملعون في آل رسول الله حقه

وغدا يشتم يحيى في كتاب قد أعد

فهو لا يشتم يحيى

إنما يشتم جده

وقد عجل الله أخذه بعبرة، ورجع أكثر تابعيه إلى الحق، على أنه

(١) المقصود بالعبرة مقبل الوادعي .

منحدر من فصيلة محبة لآل بيت النبوة بل من لواء محب وهو لواء صعدة لكن تأثر بالأفكار النجدية واستمالته عطاياهم كغيره، وهم^(١) الذين أفتوا بأن الحسين عليه السلام قُتل بسيف جده.

وإذا كان حكمهم^(٢) بهذه المكانة فالظاهر موافقته لحكم جدهم عليه وعليهم صلاة الله وسلامه، ويتوج المقال بقول الحق سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

ثم قال المقدم: «في تحريم المتعة في النكاح من كتابه الأحكام: وأبطل الإمامية المستحلون للمتعة ذلك كله وردوا كتاب الله سبحانه رداً وعاندوا الله في حكمه عناداً وقالوا: شرط الإنسان أو جب من حكم الرحمان فأبطلوا الأنساب بين الوالد والولد والمواريث بينها وقالوا: لا يتوارث الوالد والولد فأبطلوا بذلك حكم الواحد الأحد الصمد ثم قالوا: لا تورث زوجة من زوجها إن نزل به موت ولا يورث زوج من زوجته إن نزل بها موت ولا يلزمها عدة تعتدها من ماء زوجها كما حكم الله بذلك عليها فنقضوا الكتاب وخالفوا في كل الأسباب فأحلوا ما

(١) أي أهل نجد.

(٢) أي حكم أهل البيت على الرافضة والناصية.

حرمه وحرمو ما أحله، وقال في بيان معتقده في رسالة بعثها إلى صنعاء: وإلى الله أبرأ من كل ثنوي رافضي غوي ومن كل حروري ناصبي ومن كل معتزلي غال ومن جميع الفرق الشاذة ونعوذ بالله من كل مقالة غالية ولا بد من فرقة ناجية وهذه الفرق كلها عندي حجتهم داخضة.

والحق أن الهادي - رحمه الله - أقوى وأصرح في الحكم على الرافضة من أتباعه بالمروق فهم كما يرى مستحلون الحرمات كافرون مشركون خارجون على أئمة أهل البيت مساعدون مناصرون لأئمة الجور معطلون للجهاد مفسدون في البلاد وهنا أذكر كل أخ زيدي خدعه الروافض بأساليب تقيتهم ومكرهم أن يراجع نفسه ويعرف حقيقه أتباع ابن سبأ كما عرفهم الهادي - رحمه الله - اه .

أقول: الظاهر عدم اختصاصهم بالقول بها، قال المحقق الجلال^(١) رحمه الله: الإجماع قائم لا يُعلم بمخالف في تحليلها لحاجة المسافر في صدر الإسلام وأثناءه كما يدل عليه حديث ابن مسعود المتفق عليه "كنا نغزو

(١) الجلال: الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح الجلال الحسني، أحد العلماء الأعلام، عالم مجتهد زيدي محقق، ولد بهجرة رغافة سنة ١٠١٤ هـ، له العديد من المؤلفات منها: ضوء النهار، نظام الفصول وغيرها تمت أعلام المؤلفين الزيدية.

وليس لنا نساء فرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل مسمى ثم قرأ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]

وحديث جابر الآتي وغيرهما، ولا في أنه قد وقع النهي عنها في الجملة ولا في أنها أحلت بعد أن نهى عنها أيضاً حتى قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: ليس في الإسلام شيء أحل ثم حُرِّم ثم أحل ثم حرم إلا المتعة، وإنما النزاع في أن المتأخر هل هو التحريم أو التحليل؟ فالجمهور على أنه هو التحريم، وقال ببقاء الرخصة ابن عباس والباقر والصادق وابن جريح والإمامية، قال ابن حزم: وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف منهم من الصحابة أسماء بنت أبي بكر وجابر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس وعمرو بن حريث وأبو سعيد بن سلمة وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف، قال: ورواه جابر عن جملة الصحابة مدة رسول الله ومدة أبي بكر ومدة عمر إلى قرب آخر خلافته، قال: وروى عن عمر: أنه إنما أنكر منها ما لم يشهد عليه عدلان، وقال بها من التابعين طاووس وعطاء وأصحاب ابن عباس وسعيد بن جبير وسائر فقهاء مكة قال ابن حزم: وقد تقصيت الآثار فيها في كتاب «الإيصال».

ثم قال الجلال - رحمه الله -: إذا عرفت هذا فما يروى من رجوع ابن

عباس رضي الله عنه إن صح (وإلا فالرواية الصحيحة عنه إنما هي نفي القول بحلها لغير الحاجة كما أخرجه الخطابي من حديث سعيد بن جبير عنه) لا يدل على أن المسألة قد عادت إجماعية كما يتوهمه القاصرون فإن رجوع أحد من المخالفين لا يستلزم رجوع بقية من ذكر، ولأن الإجماع الذي لا تجوز مخالفته هو الإجماع الذي لم يسبقه خلاف مستقر، وأما ما سبقه خلاف مستقر فالنزاع في حجيته ظاهر اهـ. الجزء الثاني ص ٧٤٤ «ضوء النهار».

وقال أستاذ الدنيا إمام العرب والعجم مفخرة زمانه جار الله محمود بن عمر الزمخشري^(١) عند شرحه لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُجُورِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥٠، ٦٠] في سورة المؤمنون؟ ما لفظه بعد شرحه للآية: فإن قلت: هل فيه دليل على تحريم المتعة؟ قلت: لا، لأن المنكوحة نكاح المتعة من جملة الأزواج إذا صح النكاح. اهـ المراد.

(١) الزمخشري: هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد بن الزمخشري، جار الله، كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، ولد في رجب ٤٦٧ هـ بزمن من أعمال خوارزم، وتوفي بقصبة خوارزم يوم عرفة ٥٣٨ هـ، من كتبه: الكشف، أساس البلاغة، المفصل وغيرها.

ومع هذا الخلاف وثبوت القول بها عن غيرهم لا يجوز التشنيع على الإمامية وحدهم بحلها، فإما أن تشنعوا على الجميع بمن فيهم من ذكر وإما أن تقولوا: المسألة خلافية، مع أنا معشر الزيدية بحمد الله وبتلقينا ديننا عن صفوة مطهرة من آل بيت رسول الله لا نقول بها، ولا نحلها ولا نقر من يفعلها ولو رفع إلينا من فعلها لأقمنا عليه الحد ما لم يكن مجتهداً أو مقلداً لمجتهد يقول بها، والمتعة المذكورة التي ورد أصلها بلا خلاف عن رسول الله هي مدار بحثنا ومحور حديثنا لا المتعة التي أفتى بحلها بعض معاصرينا للشباب الجامعات، لأن الأولى مسبقة بإجماع جواز الوقوع دون الأخيرة، وليته صرّف كلمته هذه فيما ينفع ديناً ودنيا وعزة ومنعة.

تتمة في المتعة

وبعد فهذه تتممة لما سبق من الكلام حول المتعة مما يجب التنبيه عليه والتنبه له وهو أن بعض من يقول بعدم نسخ المتعة يقول: هي ثابتة بنص كتاب الله وآحاديث الأَحاديث لا ينسخها، ويريد الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَلِكَمُ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤].

وجه احتجاجة: أنه قد سبق ذكر النكاح في أول السورة وسمى الله ما يجب لها صداقاً، وهاهنا سماه استمتاعاً وما هو للمرأة سمي أجراً فهو دليل على أنه قد أراد المتعة.

ونقول: لا يخفك أن الاستمتاع لغة: هو الانتفاع بكل ما ينتفع به، قال سبحانه: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَائِقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَائِقِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٩]، وقال: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ﴾ [الرعد: ٢٦]، وقال سبحانه: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وقال سبحانه: ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا

بِبَعْضٍ ﴿[الأنعام: ١٢٨]، فمراد الحق سبحانه بقوله: ﴿اسْتَمْتَعْتُمْ﴾ انتفعتم وتمتعتم به من نكاح من يحل لكم بعد ما قصصنا عليكم من يجرم، ولم يرد حقيقة المتعة المنسوخة وإنما أراد الاستمتاع اللغوي الأعم مورداً ومتعلقاً.

ثم لا حجة لهم في قوله تعالى: ﴿فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤] وأنه لا يسمى أجراً إلا مقابل المتعة، وفي النكاح يسمى مهراً وصدقا؛ لأن الحق تبارك وتعالى خاطب نبيه ﷺ بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ومعلوم قطعاً أنه أراد بأجورهن مهورهن؛ لأن المصطفى ﷺ لم يستمتع بالمتعة المنسوخة قط.

وفي قصة موسى وشعيب صلوات الله على نبينا وآله وعليهما، قال شعيب: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجِرَنِي ثَمَانِي حَجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧] ولم يرد هو ولا موسى إلا الزواج الدائم المعروف وهو الذي جرى بينهما.

ثم قال المقدم: «ومما قاله في الرد على قولهم بالرجعة: وأما ما ذهبوا إليه من الرجعة فيما لا دليل عليه ولا يجوز لمسلم اعتقاده ولا يجدون عليه دليلاً يوصل إلى العلم وأما الدليل على بطلانه فلأن المعلوم من دين النبي ﷺ أن من مات فميعاده يوم البعث ولا حياة قبله إلا ما وردت به الآثار في عذاب القبر فحكم ذلك حكم الآخرة فإن المعلوم ضرورة من دين النبي ﷺ خلاف ما ذهب إليه القوم في هذه المسألة فتلحق بالكفریات ويعد أن يكون خلافاً بين أهل الإسلام» اهـ.

أقول: لعمري لقد أعظموا بها على الله سبحانه الفرية، ويزيدها قبحاً نسبتها إلى الصادق والباقر عليهما السلام، والذي لا يكاد ينقضي من أجله العجب ماهي الفائدة التي يعود على قائلها ساسة أو مسوسين؟ فهي أولاً ليست عملية ولا اعتقادية ولا يترتب عليها ولاء، ومع هذا فقد جعلوا لها مكاناً في مذهبهم لا يرقى إليها الشك ولا تقبل الارتياب، ومع أنها فرية ليس في بطلانها مرية فهي تدل على جرأة على الله وبعد عن المسلمين وسخافة عقل، نعوذ بالله من أتباع الهوى ومجانبة الهدى، ثم لا شك أنها مع قبحها المتناهي وعدم رجوعها إلى شيء من الشرع فهي عند عامة العدلية أهل البيت والمعتزلة أقل قبحاً وأقل خطراً من القول بالتجسيم والتشبيه والقدر لأن هذه متعلقة بالحق تبارك وتعالى وبتشبيهه بخلقه مع قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وتجويره^(١) مع أنه القائم بالقسط قد حرم الظلم على نفسه وعلى عباده، ونسأل الله تمام العصمة من كل قبيح، وأن ينهج بنا نهج المصطفين من آل بيت رسول الله الذين أورثهم الكتاب، وأوجب سؤلهم عند الارتياب، في قوله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] ورحم الله القائل:

(١) أي الحكم عليه بالجور.

عن أبيهم أتى الهدى ثم عنهم
يُتلقَى ويُودع الأسفار
فهو في بيوتهم وفيهم عريق
ولدى غيرهم يُرى مستعارا
وصاحب البيت أدري بالذي فيه، لاسيما وهم يتلقون علمهم عن
وصي رسول الله باب مدينة العلم ورحم الله ابن الأمير إذ يقول:
باب علم المصطفى إن تأتته
فهنيئاً لك بالعلم مرّياً
كل علم فإليه مسند
سنداً عند ذوي العلم عليّاً

ثم قال المقدم: «في نفي نسبة تحريف القرآن إلى آل البيت: فإنهم رَووا
عن أهل البيت الذين ادعوا أنهم أئمة سابقون وأهل البيت عليه السلام لذلك
نافون كما قدمنا أشياء تدل على التشبيه الذي نزههم الله عنه وأشياء تدل
على أنهم فسروا كتاب الله بما لا يوافق تحقيقه للسان العربي ولا بمجازه
ومثل ذلك لا يعجز العادلين عن الله والمحرفين لكتابه وإلى مثل ذلك
ذهبت الباطنية الملاحدة وكفرها بذلك جميع الزيدية وكافة الأمة» اهـ.

أقول: لا جرم أن الذي جرهم وجرأهم على تحريف كتاب الله هو عدم مخافته وقد قرأت في كتاب منسوب إلى أحد علمائهم يسمى (الفيض الكاشاني عالم الأدباء وأديب العلماء) تفسيراً يبرأ منه الحق والإنصاف واللغة والشرع، وكانت البرهة خاطفة واطلعت في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧] قال القمي: الأول "يعني أبا بكر" ﴿كَيْتَبِي لَمْ آتْخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨] قال القمي "يعني عمر" ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ﴾ [الفرقان: ٢٩] قال القمي: الذكر الولاية "ولاية علي عليه السلام" اه، إلى آخر ما هنالك مما لا يحضر في الساعة وهو مطابق لما قلنا:

والرافضون مطابقون لوصفهم

لله ووصف أسسه الأحكام

خرق لإجماع لأمة أحمد

فيماتولى حفظه العلام

إذيفتروا على أصحاب بأنهم

نقصوه^(١) كي تخفى به أحكام

وقبل ذكر الرافضة ذكرت الإخوة حملة الدعوة الوهابية كي لا تنتهم بذب الغال دون القال فقلت:

(١) نقص في هذا البيت متعدي، لأن الفعل نقص يأتي لازماً مثل نقص المأل ومتعدياً مثل نقص زيد أجر العامل.

أما الدعاة فهم دعاة تمزق

ولههم إلى مال الحجاز أوأم^(١)

هم يخدمون ضمير أنادِلنا

يقضون^(٢) أناكافرون طغَام^(٣)

ثم لا يخفأك أن التبديل والتغيير والتحريف يندرج بلا ريب ولا جدال في ترجمة القرآن إلى لغى غير عربية وطبعها وكأنها كلام الله المنزل على عبده ونبيه، فمن فعل ذلك فقد حرّف وبدل آية مقام أخرى، ولعمري لقد كان هذا مطلب قريش من رسول الله المحكيّ في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّا بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلْنَاهُ﴾ [يونس: ١٥] ومن قال: إنه لا يندرج فيه أو زعم أنه لا يشملفه فهو جاهل أو متعصب، وإذا أعملت الفكر ملياً دون تحيز وجدتهم مع تحريفهم له ومسخهم إياه قد سلّبوه رونق النور الإلهي وعطلوه عن الإعجاز ونحوها به منحنى كلام مبتدل عارٍ عن الفصاحة والبلاغة مجرد عن البيان والتبيان، مع أن الإعجاز هو ما انطوى عليه من علوم البلاغة حتى خرج عن قدرة أهلها، وأين هو الآن منها؟ لا قوة إلا بالله.

(١) الأوام بالضم: حر العطش.

(٢) يحكمون.

(٣) الطغام: أوغاد الناس.

الله در المتنبي:

لَهَنَّاكَ أَوْلَى لَائِمٍ بِمَلَامَةٍ

وأحوج ممن تعذلين إلى العذل

والإجماع على أن القرآن هو نفس الكلمات التي بها نزل جبريل عليه السلام على رسول الله ومن وضع غيرها بدلاً عنها فقد بدّل، ومن ادعى أنه قرآن فقد افترى، هذا هو إجماع المسلمين من دون نظر في خلاف الأشعرية في الكلام النفسي فهذا له بحث آخر، ولا برهان عليه.

ثم قال المقدم: «كلام الإمام يحيى بن حمزة رحمه الله قال الإمام يحيى بن حمزة: اعلم أن الناس مختلفون في حكم من خالف هذه النصوص على مذاهب خمسة أولها من قال: إن قصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم معلوم بالضرورة فالمخالف فيها يكفر هذا رأي الإمامية والروافض، ثم ذكر الأربعة الأقوال الأخرى وبعضها أكثر رداءة من بعض ثم قال فهذه الفرق كما ترى مختلفون في أمر الخلفاء والذي يقضي به الشرع عندنا ونحب أن نلقى الله تعالى عليه ونأمر من وقف على كتابنا هذا وهو طريق السلامة لكل منصف هو أن مخالفتهم لهذه النصوص وإن كانت قاطعة لا توجب في حقهم كفراً ولا فسقاً ولا خروجاً عن الدين ولا توجب قطع الموالاة فإن إسلامهم صحيح ويدل على صحة ما اخترناه في ذلك وهو الذي عليه أكابر أهل البيت والمخلصين في أتباعهم وشيعتهم ثم ذكر مسالك تبرر

اختياره لهذا المذهب الأسلم في أوساط الشيعة خلاصتها:

أولاً: أن التكفير أو التفسيق لا يكون إلا بدلالة قاطعة والإجماع منعقد على ذلك ولم يقم هنا برهان شرعي على ذلك التكفير والتفسيق، الثاني أننا نعلم بالقطع والضرورة صحة ديانتهم وسلامة إيمانهم واستقامتهم على الدين ومحبتهم لله ورسوله وموالاتهم ونصرتهم، الثالث ما جاء عن الرسول ﷺ من الثناء عليهم وتبشيرهم بالجنة، الرابع ما كان من ثناء أمير المؤمنين على رضي الله عنه عليهم وزجر من تكلم فيه ثم إن آل البيت من الحسن والحسين وزين العابدين وزيد والباقر والصادق وغيرهم لا يحصون كانوا يثنون عليهم ثم قال الإمام يحيى مبيناً المراد الذي لأجله ذكر ما سبق فقال: الغرض الأول أن يعلم أن أمير المؤمنين وأكابر أهل البيت السابقين منهم والمقتصدين غير قائلين في أحد من الصحابة بكفر ولا فسق مع مخالفتهم هذه النصوص القاطعة وأن مخالفتهم لا تقطع موالاتهم ولا تبطلها، الغرض الثاني أن يكون الناظر على فقه من أمره وبصيرة من دينه في الإقدام على التكفير والتفسيق من غير بصيرة فإن الخطأ في مثل هذا عظيم والإثم فيه كبير قال المؤيد بالله عليه السلام: ولو قيل لأحد من مدعي التكفير والتفسيق في حقهما أرني أحداً من أئمتنا أنه تبرأ من الشيخين لم يمكنه ذلك أصلاً ولا وجد إليه سبيلاً فضلاً عن القول بالكفر والفسق، فحصل من هذه

الروايات التي نقلناها عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن أمير المؤمنين وأولاده السابقين التولي والمحبة للصحابة رضي الله عنهم وأن أحداً من أهل البيت لم ينقل عنهم بتكفير ولا تفسيق لهما أي الشيخين وهذا هو الأوثق من حال الأئمة السابقين أهل الآراء الصائبة والأذهان الثابتة ثم إن لهم بعد القطع بعدم التكفير والتفسيق مذهبين، الأول من صرح منهم بالترحم والترضية عليهم وهذا هو الأشهر من أمير المؤمنين كما حكيناه ومن زيد بن علي وجعفر الصادق والناصر للحق والسيد المؤيد وغيرهم وهذا هو المختار عندنا ونرضيه لأنفسنا مذهباً ودللنا عليه وهو أنا ذكرنا أن إسلامهم مقطوع به لا محالة وإيمانهم وعروض ما عرض من مخالفة النصوص ليس فيه إلا مجرد أنه خطأ في النص فأما أن يكون هذا الخطأ كفوفاً وفسقاً فلم تقم عليه دلالة ولا برهان فإن قيل: فأنتم تقطعون بأن هذا الخطأ كبيرة أو تقطعون بكونه صغيرة أو توجبون التوقف فيه قلنا: المعاصي ثلاثة أوجه منها ما دل عليه الشرع بكونه كبيراً وهذه هي المعاصي التي عليها الحدود ومنها ما لم يرد الشرع فيه بكونه صغيراً ولا كبيراً فما هذه حاله يقطع بكونه خطأ ولا يقطع بكونه كفوفاً ولا فسقاً ثم ما هذا حاله فإنه لا يقطع الموالاتة ولا يطرق خللا في أصل الدين والإسلام بل الموالاتة واجبة مع القطع بكونه خطأ... إلخ.

وذكر بعد ذلك مذهب من توقف عن الترضي والدعاء للخلفاء وكذا من نهى عن تكفيرهم وتفسيرهم ونسب هذا المذهب إلى الهادي وكلام الإمام طويل ومتين وبدل على ورع وعلى تبخر في العلوم الشرعية والعقلية وقد عرفت عنه العدالة في حكمه وكلامه وهو الإمام الذي قل فن من الفنون إلا وصنف فيه في الرد على الرافضة والجارودية وغيرهما من الفرق ينأى بالمذهب الزيدي وآل البيت من تلك الأكاذيب المنسوبة إلى آل البيت من اللعن والتكفير لخيرة الأصحاب ولسنا معه رحمه الله في قطعية النصوص على إمامة أمير المؤمنين علي وكذلك لا صراحة في النصوص في اختيار أبي بكر وإنما اختاره المسلمون إماماً لهم فالإمام ابن حمزة أعرض صفحاً عن مذهب الرافضة في الأصحاب والجارودية وغيرهما وأخذ بمذهب آبائه الكرام وصاحب البيت أدرى بما فيه» اهـ.

أقول: هذه الطائفة من الكلام موجودة في الرسالة الوازعة المنسوبة إلى الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام، وأنت ترى أن المحرر المنسوب إلى إمامنا يحيى بن حمزة عليه السلام أحاط بغرض المؤلف المهدي ومن في صفه على وجه لا يبلغه المؤلف المهدي لو حرر لنفسه، إلا أن نسبة الرسالة إلى إمامنا يحيى بن حمزة عليه السلام كنسبة زياد إلى أبي سفيان الذي

قيل فيه:

لعمرك إنَّ إلك من قريشٍ كِلَّ السَّقْب من رَأل النعام^(١)

أو كما قال عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

ألا أبلغ معاوية بن حرب

مغلغلةً من الرجل اليماني

أتغضب أن يقال أبوك عَفَّ^(٢)

وتفرح أن يقال أبوك زاني؟

فالنسبة بين ما نُقِل وبين إمامنا عليه السلام مبتورة، وقد كفانا مؤنة إقامة الدليل على أن نسبة الرسالة الوازنة إلى إمامنا واضح الافتعال، من خلال الغرض والمقال، السيد العلامة عميد آل بيت رسول الله في عصره، ذو الورع الشحيح، المجتهد الحسني، مجد الدين المؤيدي، في مؤلفه المسمى «مجمع الفوائد» تحت عنوان "مع الإمام يحيى بن حمزة في الرسالة الوازنة" ص ٣٤٢.

والمسألة محررة في ما يلي: في آل بيت رسول الله والصحابة عند

(١) البيت: لحسان بن ثابت رضي الله عنه، والإل: القرابة، السقب: ولد الناقة، الرأل: ولد النعام.

(٢) عف: أي عفيف.

الغال والقال:

اعلم أن هذه المسألة قد مُنيت بالشطط من الطرفين وحرمت الإنصاف وظهر فيها الغشم والجور فالغالون أثبتوا لأئمتهم من العصمة وتفويضهم أمر الشرع وظهور كرامات علي أئديهم ما لا دليل عليه من عقل ولا نقل وهضموا أصحاب رسول الله هضمًا فاحشاً لا يعرفون لهم فضلاً ولا سابقة ونسوا ما أنزل فيهم غير مفرقين بين سابق وطلاق ومستقيم وناكث، والقالون هضموا آل بيت النبوة هضمًا يضاعف الأوزار، لا يذكرون لعالمهم قولاً، ولا يُدخلون له في جامعته كتاباً، ولا يعتدون بشيء من كلامهم، وكأَنهم لا وجود لهم في التاريخ، ناهيك أَنهم دعوا الناس إلى نبذ مذهبهم، ورموه بالضلال والجهل، وجعلوا من الصحبة مقاماً لا يجوز أن يُمس ولا أن يعاب من اتصف منهم بمعصية ولا يلام علي جريرة ولا ينسب قبح إلى فعله، حتى من قُذِف بالزنا وجلدهم عمر عدل مرضي مقبول الشهادة ولو كان في كتاب الله سبحانه ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤] وحتى من خرج^(١) علي إمام الحق ونكث البيعة ولعن أمير المؤمنين عليه السلام وسم الحسن وحكم بغير ما أنزل الله في متعلق النسب، فالنبي يقول: «ولد للفراس» وهو يلحق زياداً بأبي سفيان كأنه لم يقرأ ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]

(١) وهو: معاوية بن أبي سفيان.

﴿الظَّالِمُونَ﴾ ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ فالرافضة تدعي العصمة والناصبة تدعي عدم مؤاخذه الصحابي بما أحدث، ويدفع المذهبين معاً قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُل فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ﴾ [المائدة: ١٨] وهذه الآية فيها وجهان، الأول: نفي للعصمة من حيث إن المعنى: لو كنتم أبناء لثبتت عصمتكم عن الذنوب التي نعذبكم بها، لأنها قد ثبتت للأنبياء وهم بشر أدنى منكم لو كنتم أبناء الله، والثاني: لو كنتم أبناء كما زعمتم لما عذبكم وإن أذنبتم، لما لكم من صلة القرابة لو صحت، ومع هذا فلا شك أن قول الرافضة ودعواهم العصمة لجميع أئمتهم غلو، ولكن دعوى الناصبة إغراق في الغلو، لأن الأول^(١) جاز وقوعه للبشر، والثاني^(٢) لا يمكن الحصول عليه لنبي ولا غيره، وهي امتناع تعذيبه وإن أذنب، لاسيما مع صرايح القرآن كقوله سبحانه على لسان نبيه صالح صلوات الله عليه: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ [هود: ٦٣] وقوله لعبدته ونبيه محمد صلى الله عليه وآله: ﴿إِذَا لَادَفْنَاكَ﴾ ﴿لَا خَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٦] وقوله تعالى لنوح صلوات الله عليه: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ

(١) وهو العصمة لجميع الأئمة.

(٢) عدم مؤاخذه الصحابي بما أحدث.

مِنْ أَهْلِكَ [هود:٤٦] وقوله تعالى: ﴿كَانَتْ تَحْتِ عِبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتْهُمَا﴾ [التحریم:١٠] وقوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٠] إلى غير ذلك، وإذا جاز جعلهم في عقوبة الدنيا كغيرهم من زنى جلد ورُجم، ومن سرق قُطع، ومن قتل عمداً بغير حق قُتل، وزاده أيضاً قوله عليه السلام: «لو سرق فاطمة -صانها الله وشرفها- لقطع محمد يدها» «يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار لا أغني عنك من الله شيئاً، يا صفية بنت عبد المطلب أنقذي نفسك من النار لا أغني عنك من الله شيئاً» وما في "صحيح مسلم": يُذاد قوم عن الحوض فأقول: أصحابي أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزوالوا مرتدين على أديارهم منذُ فارقتهم فأقول: سحفاً سحفاً.

إذا كان الأمر في العاجل هكذا، سواء كانت حداً أو قصاصاً فلا ريب أنهم وغيرهم في الآخرة في ميزان قسط لا يخس شعيرة، ثم إن نظم القرآن في وعده ووعيده بلفظ العموم ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء:١٢٣] ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت:٤٦]، على أن أهل هذه المقالة في الصحابة لا سلف لهم فيها حتى من أصحاب رسول الله، فلم يدع أحد لنفسه أو لسائر الصحابة النجاة بمجرد الصحبة، بل كان أكابرهم أتقاهم وأشدهم خوفاً وأكثرهم تهمة لنفسه، والظاهر أن الذي حملهم على هذا

هو إفراط الرافضة في هضمهم وغشمهم والنيل منهم كما هو الحال في آل بيت النبوة وعلى هذه فقس ما سواها والنظير يحمل على نظيره، على أن لفظة الصحبة لا تدل على تزكية فهي تقرن بمن يعقل، ومن لا يعقل قال سبحانه: ﴿يَا صَاحِبِي السُّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وتقرن بالمؤمن والكافر، قال تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧]، ثم ألا ترى إلى قول الصادق الأمين عليه وعلى آله الصلاة والتسليم في قصة إيذاء عبد الله بن أبي لرسول الله ثم كانت الإشاعة أن النبي يهيم بقتله فجاء ابنه عبد الله رضي الله عنه فقال: يا رسول الله إن كنت قاتل أبي فولني ذلك فإني لا أطيق أن أرى قاتل أبي، فقال ﷺ: إني أكره أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، وأطلق عليه صفة الصحبة وهو عَلمٌ من أعلام الكفر والنفاق.

وإليك ما رقمه المقبلي في (الأرواح النوافخ) ص ١١٤، ١١٥ ولفظه: وكفالك بمعاوية ومن رضي فعله فإنه إمام جابرة الإسلام، سنّ لهم الملك العضوض، وجار في أهل العدل إن جار من بعده على أهل الجور أو على من اختلط جوره بعدله، وهل من قتل سبطي رسول الله، وحارب خيار عباد الله، وهتك حريمهم، وهتك حرم رسول الله بدون من فعل نحو فعله بغيرهم؟ ومع ذلك عليه وزر سنته ووزر من عمل بها، وهل ينجو شريك

من شركته؟ لكن المتسمين بالسنة اصطلاحوا على مسمى الصحبة، ثم حملوا الثناء في الكتاب والسنة على اصطلاحهم، ثم جعلوا معنى الصحبة ألاّ يضر معها ذنب تليقاً لم يدل عليها دليل إلا الهوى في الأول، والهوى والتقليد في الآخر، ومقابلة غلاة الشيعة بغلو مثله. اهد المراد.

أما رأي الزيدية في آل النبوة والأصحاب فهو كما يلي: أما بالنسبة إلى الآل فهم لا يفرقون بين حسني وحسيني، لا في خمس فهو عندهم مستحق على سواء ليس حقاً لأحدهما وللثاني تأليفاً، ولا في الإمامة وهي أنها بالدعوة مع تكامل شروطها وإجابة الناس، ولا عصمة عند عامتهم إلا لمن ضمهم الكساء، والنص موجود في أمير المؤمنين عليه السلام خفي عند بعضهم وجلي عند أقلهم، أما بالنسبة إلى الصحابة فهم عنهم راضون إلا من أبى بنكث أو خروج على إمام المسلمين .

ثم قال المقدم: «وأما المعاصرون كأحمد سلامة ويحيى الفسيل وحمود الذارحي والقاضي محمد إسماعيل العمراني والقاضيين محمد وإسماعيل ولدي علي الأكوغ والدكتور عبد الوهاب الديلمي وغيرهم فكلامهم في متناول اليد وهؤلاء الأصل فيهم أنهم زيود ولكن خرجوا عن دائرة التعصب وعرفوا خطر المذهب الإمامي الاثنى عشري واتبعوا ما عرفوا من الدليل وعلى هذا فالزيدية مجمعون على ذم الرفض إلا من ابتلي منهم

فهو المدافع عنه» اهـ.

أقول: كان لزاماً على المؤلف إذ ذكر مَنْ ذكر في زمرة الزيدية بعلّة أن الأصل زيدي أن يوسع الدائرة فيذكر مقبل الوادعي ومَنْ أخذ عنه وصعتره وعبد المجيد الزنداني وهلال الكبودي والعرشاني وعبد الله الأنسي، لأن الأصل زيدي إلا أن الأصل وهو الاستصحاب لا ينفع إلا مع عدم المقتضي للانتقال عنه، ولقد شاع عن بعضهم أنه سُئِلَ عن «نهج البلاغة» ألامام علي هو؟ فقال: ليس لعلي منه شيء وإنما هو للرافضي الرضي وأعانه عليه قوم آخرون، فقلت: سبحان الله! ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيَسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، ولا نجد أحداً منهم يوافق فيما أجمعت عليه الزيدية في متعلق أمير المؤمنين عليه السلام ولا في ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المائدة: ٥٥] ولا في ﴿بَلِّغْ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] ولا في ﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ولا في ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] فيا لهذه الموضة الجديدة!! وأين التقارب؟ وما أجدر الزيدية أن تخاطب من يخطب اليوم ولاءها بقول الشاعر العربي:

تُكاشرني كرها كأنك ناصح

وعينك تبدي أن صدرك لي دوي
لسانك ماذي^(١) وغيبك علقم
وشرك مبسوط وخيرك منطوي
فليت كفافاً كان خيرك كلُّه
وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي
عدوك يخشى صولتي إن لقيته
وأنت عدوي ليس ذلك بمستوي

إلى آخر قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي، الموجودة في الجزء الأول من
أمالي أبي علي القالي ص ٦٨ .

ثم قال المقدم: «وأكتفي هنا بنقل جزء من كلام المقبلي رحمه الله
يكشف فيه عن خبث الرافضة وتسامح الزيدية وعليه فقس جميع
المجتهدين من الزيدية قال رحمه الله رجعنا إلى ذكر الرافضة قال الإمام
الأعظم زيد بن علي: الرافضة حربي وحرب أبي في الدنيا والآخرة مرقت
الرافضة علينا كما مرقت الخوارج على علي ثم رأيناهم إذا وفد إمامي على

(١) الماذي: العسل الأبيض.

هذه الدولة المباركة في اليمن الآن هشوا إليه وأجهشوا وعشعشوا وانتعشوا وقلت للخطيب المشار إليه في خطبة هذه الأبحاث لأنه الذي استقر عليه أساس ذلك المعنى فيما لغيره منه المغنى أراكم يفد على هذه الدولة المباركة الرجل من الإمامية فكأنما وفد عليكم ملك ومن أصولهم البراءة منكم ومن سائر الفرق الإسلامية المنكرين للنص على أئمتهم لأنهم أنكروا ما علم من الدين ضرورة بزعمهم وأن أئمتكم منذ زيد بن علي إلى يومنا هذا رؤساء الضلال والكفر صانهم الله تعالى ويسمون من خالفهم كافراً ومنافقاً وإذا جاءكم الرجل من أهل المذاهب الأربعة فكأنما رأيتم شيطاناً ومن أصولهم وأمهات المسائل عندهم ألا يكفر أحد من أهل القبلة فأخبرني: ما هذا؟ فما وجد من الجواب إلا أن قال: الإمامية لم يشتغلوا بنا ولا بأذيتنا وهؤلاء يرموننا بالابتداع فقلت: أيهما أعظم الرمي بالبدعة مع الشهادة لكم بالإسلام أم الرمي بالكفر واستحلال دمائكم وسبي نسائكم وأبنائكم واغتنام أموالكم؟ فألجم ثم قال: ولقد يسرى داء الإمامية في الزيدية في هذه الأعصار حتى تظهر جماعة مذهب الإمامية وهو تكفير الصحابة ومن تولاهم صانهم الله وانتموا إلى بعض أولاد الدولة لأنه لا اعتراض عليه وترى ذلك هينا عند مدعى الفضل وما هو بهين والله بل تراهم من ذكر الصحابة عندهم بخير وإن لم يتظاهروا

بكرهيته يلوح عليهم ذلك كما يفعله مقابلهم من سائر المذاهب في حق أهل البيت عليهم السلام إن الشيطان وجدها فرصة إلى التفريق بينهم ونقص فضلاء الأمة من الصحابة والقراية حتى قل الجمع بينهم بخالص الولاء وهذا في الفضلاء وأما الحمقى فيصرحون ويجعلون النصب تولى الصحابة كما جعل أولئك الرفض تولى أهل البيت» اهـ.

أقول: ما ترى في لهجة المهدي عافاه الله؟ هل استقر ضميرك أن هذا التأليف وضع لضم الشمل والتأليف أو لإيغار الصدور وإثارة الشحناء؟ وهل هذا كله لقصد التحذير أو المراد معه ضم سواد الزيدية إلى أهل الحديث ليرموا الرافضة عن قوس واحد؟ ولماذا لا يكشفون لنا النقاب عن رأيهم في معاوية وعمرو بن العاص ومن معها؟ بل يذكرون الأصحاب جملة أو الشيخين وهل هو إخفاء متعمد أم سهو مغتفر؟ وكيف يسهون عن إمام سنتهم وجماعتهم^(١)؟ وكيف يسهون عنه؟ وهو كأس التعارف بينهم وبين من يزود دعوتهم وبطاقة الدخول، وقنطرة الوصول، وآية الاهتداء، أما الزيدية فواضحة المعالم، بينة المراسم، قال الإمام عبد الله بن حمزة عليه السلام في الجزء الثاني من المجلد الأول من كتاب «الشافى» ص ٢٧:

(١) هو معاوية بن أبي سفيان.

ولسنا نلعن معاوية وعمراً إلا لما صح لنا بنقل صحيح عن آبائنا عليهم السلام وأشياعهم رضي الله عنهم أن علياً عليه السلام كان يلعن معاوية وأتباعه كعمرو بن العاص السهمي وأبي الأعور السلمي.. إلخ

فكانت لعنة علي عليه السلام من لعنة النبي ولعنة النبي من لعنة الله. اه المراد.

ومعاوية أول من قال بالجبر، قال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام في «مقدمة البحر» ص ٣٩: ثم حدث رأي المجبرة من معاوية وملوك بني مروان فعظمت به الفتنة اه.

أقول: هذا غير كبير ولا بعيد من مثله فقد نسب قتل الحمزة إلى رسول الله حينما قتل عمار بن ياسر فتنازع في قتله شخصان كل يدعي أنه قتله فقال أحد الحاضرين: إن رسول الله قال: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، قال معاوية: اسكت إنما قتله من أرسله يعني علياً عليه السلام، ومفهوم كلام معاوية أن الذي قتل المؤمنين في بدر وأحد وغيرهما هو الرسول لأنه هو الذي جاء بهم.

فالزيدية بحكم معرفتها وتمام ولائها لله تعالى وفي الله لا لريال ولا لدولار، وبحكم ما أخذت وتلقّت من مشايخها أعلام الزيدية من آل بيت رسول الله ومن شيعتهم على رأي واحد في ابن هند، وأنتم معشر أهل

الحديث الذي نعرفه عنكم أنه إمام محرابكم، وأستاذ منهاجكم، وإمام سنتكم وجماعتكم، فأنى لكم بجمع ماء ونار، وإيمان وكفر، وإخلاص ونفاق؟ لله در ابن أبي طالب عليه السلام من حبه علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق، إذ قال: والله ما أسلم القوم ولكن استسلموا والله لقد دخلوه كرهاً وخرجوا منه طوعاً، ويقول في حديثه مع بعض أصحابه: لا تقاتلوا بعدي الخوارج فإنهم طلبوا حقاً فأخطأوه وليس من طلب حقاً فأخطأه (الخوارج) كمن طلب باطلاً فأدر كه (معاوية).

ولله در ابن شهاب - رحمه الله - إذ يقول:

هل تسو مونا انتقاص علي؟	فغيط المهيمن القهارا
أو على ابنه نجتري وسخيف	من يعيب الشموس والأقمارا
أم تريدون أن نحب ابن هند	وعن النص مثلكم نتواري؟
لم نجد مؤمناً كما أخبر الله	به محباً من حارب الجبارا
وحديث النبي أقوى عري الـ	إيمان في الله بغضنا الأشرارا
فهو باغ ولا كرامة للبا	غي ومن النار الشرار استطارا
حارب المرتضى وسمم سبط الـ	مصطفى، بئس ما ارتضاه قرارا
يقتل الصالحين صبراً كحجر	يأكل الفيء يلعن الكرارا

بل مع المهاجرين والأنصار

وصل إليّ نفر من طلاب الجامعة، شجر بين شخصين منهم خلاف كاد يؤدي إلى فرقة، فقال لي أحدهما: إن هذا صاحبي وزميلي وقد سبّ معاوية، وقد سألت أحد الدكاترة^(١)، فقال: لا يجوز، قلت: هو باغ، قال: إن الله قد سباهم مؤمنين وقد لعن أحد الصحابة رجلاً شرب خمرًا، فقال له رسول الله ﷺ: «لا تلعه، فإنه يحب الله ورسوله» رواه البخاري، ثم قال هذا الشاكي من زميله: قد رضيت بحكمك على أن تدعمه بالدليل لأن الدكتور استدل من صحيح البخاري، وآية من سورة الحجرات: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]^(٢) الآية.

قلت: يا بني أرشدك الله إن الدكتور قد تعجل بالحكم على المهاجرين والأنصار وأهل بيعة الرضوان، ووصفهم بأنهم قاتلوا مؤمنين، مع علمهم بقوله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في

(١) المقصود به الدكتور عبد الوهاب الديلمي «شقيق المؤلف».

(٢) سبب نزول الآية غير ما يروج له النواصب لأن القرآن نزل في حياة رسول الله ﷺ لا بعد موته، وصفين حدثت بعد موت رسول الله ﷺ، وقد أورد البخاري وغيره أن سبب نزول هذه الآية هو أن جماعتين من الأوس والخزرج كادتتا تقتلتان... إلخ.

النار»، وكيف ظهر للدكتور وصفهم بالإيمان وخفي على المهاجرين والأنصار وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن، فتحير الطالب، وأثبت نظره في وجهي، ثم قلت له: هل أنت يا بني مع المهاجرين الذين قال الله فيهم: ﴿يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: 8]، هل أنت مع هؤلاء الصادقين، وهل أنت مع إخوانهم الأنصار الذين قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِثُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9]، وقال فيهم المصطفى ﷺ: «لولا الهجرة لكنت رجلاً من الأنصار، لو سلك الأنصار وادياً، وسلك الناس وادياً لسلكت مسلك الأنصار»، وقال ﷺ «بُغض الأنصار نفاق»، فهل أنت سالك مع رسول الله ﷺ مسلك الأنصار ومع المهاجرين أم سالك سبيل من استحل دماءهم وبذل الجوائز على قتل أعيانهم؟

الآن يا بني أعود معك إلى الآية المباركة ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(١) الآن سهاهم مؤمنين لأنه لم يتضح للجميع الباغي من غيره،

(١) مما يدل على أن سبب نزول الآية غير ما يروج له النواصب:

١- كان أغلب جيش معاوية في صفين من النصارى كما ثبت بذلك بأسانيد صحيحة لا يتسع المقام لذكرها، فعلى هذا تكون الآية غير منطبقة على حرب صفين لأن طائفة أمير المؤمنين مؤمنة وطائفة معاوية الباغي أغلبها نصارى والبقية بغاة ومناقون.
==

وأوجب المصالحة بين المتقاتلين، ثم قال: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾، والأمر موجه إلى كل من يصح منه حمل السلاح لعمومه، إلى متى نقاتل الباغية؟ حتى تفيء إلى أمر الله، يعني أنها ببغيها قد خرجت عن أمر الله فوجب على المؤمنين أن يقاتلوا حتى ترجع إلى أمر الله لأنه قد اتضح أن سبيلها سبيل غي وضلال وخروج عن أمر الله، والخارج عن أمر الله ضالٌّ، ولا يباري في هذا إلا ضال، وقد ازداد وضوحاً بقتل عمار بن ياسر على يد الفئة الباغية الذين ساهم النبي ﷺ (القاسطين) حين قال: «ستقاتل يا علي بعدي الناكثين والمارقين والقاسطين»، فمن أين أخذ الدكتور أن الباغية موصوفة بالإيمان؟ وقد حكم الله عليها بالخروج عن أمره وأوجب على المؤمنين قتالها، فالمهاجرون والأنصار كانوا تحت قيادة علي عليه السلام، وهم أهل بيعة الرضوان والعقبة والبقية المباركة من البدرين، فهل ترى هذه الكوكبة المضيئة المطهرة ضلت وخفي عليها الحق حين قاموا بأمر الله بقتال الباغي

٢- (إن) في لغة العرب هي للشك في الوقوع لالتحقق الوقوع، فمعناها: يستحيل مقاتلة مؤمنين لإخوانهم المؤمنين؛ لأن ذلك ينافي الإيمان، ولكن لو حدث ذلك مثلاً... إلخ.
وقد ثبت أن معاوية وفتنه هي الباغية لا المؤمنة بل ثبت عن شيوخ البخاري وغيرهم أن معاوية مات على غير ملة الإسلام فهل هذا مؤمن؟ هل من حكم بغير ما أنزل الله في متعلق النسب وألحق زياداً بأبي سفيان مؤمن؟ أم هو كافر وظالم وفاسق لقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

الخارج عن أمره والموصوفة على لسان رسوله ﷺ بد (القاسطين) في قوله: «ستقاتل يا علي بعدي المارقين والناكثين والقاسطين»، ثم أخبرني: لو وجد المصطفى ﷺ في تلك الآونة مع من تراه سيكون؟ مع أخيه ومع المهاجرين والأنصار الذين قارع بهم الكفر في كل مكان مليئاً لأمر الله عز وجل في قتال القاسطين الخارجين عن أمر الله. أو مع القاسطين ورئيسهم الطليق أبي يزيد؟

لا شك ولا مرأه أنه مع أمر الله وحماة شرع الله من المهاجرين والأنصار وأنه سيقا تل الباغي على تأويله كما قاتل أسلافهم بالأمس على تنزيله. فكن مع رسول الله ﷺ والصفوة من أتباعه.

وأما وصفهم بالمؤمنين فاعلم أن القرآن يخضع بعضه لبعض. بيان ذلك أن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩] وسأهم مؤمنين، وفي آية الأحزاب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، يعني يصير يهودياً، فهل ترى نفعهم وصفهم بالإيمان أو لا؟ ويقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ

وَلَا مُؤْمِنَةٌ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿الأحزاب: ٣٦﴾، ويقول: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، والضالون والمغضوب عليهم قسيم المهتدين في سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فالدكتور حاول بكل جهد أن يدافع عن الباغي ومن معه فتحامل من وجه خفي على المهاجرين والأنصار بذريعة الدفاع عن الصحابة فأخطأ الطريق ﴿وَلِيَأْمُرَهُمْ لِيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٧]، والمهاجرون والأنصار أجدر بالدفاع عنهم مع أنهم ليسوا بحاجة إليه فالله عز وجل قد أبان منهجهم وأوضح سبيلهم وصاروا عليه، والحق واضح لكن ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١]، وأما قياس الدكتور صاحبهم [معاوية الطليق] على شارب الخمر فالحديث الذي ذكره الدكتور مروياً عن البخاري^(١) - لو فرضنا

(١) هذا الحديث الذي حكاه الدكتور عبد الوهاب الدليمي عن البخاري - لو فرضنا صحته - يتناقض مع حديث ((لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه)) رواه أبو داود في سننه، وأحمد بن حنبل في مسنده من حديث ابن عمر وصححه الحاكم من حديث ابن عباس، وصححه الألباني في صحيح الجامع. ويتناقض أيضاً مع حديث ((لا يشرب المؤمن الخمر حين يشربها وهو مؤمن)).

صحته - نؤوله بأن هذا الشارب الذي تُهي عن لعنه قد حُدَّ وتاب إلى الله فأصبح يحب الله ورسوله، ولا شك أن من يبغض المهاجرين والأنصار ويجيئ عليهم ويعطي الجوائز على قتلهم ليس فيه إلا عكس العلة الموجودة في الصحابي المانعة من سبه فيستحق عكس الحكم لا سيما مع قوله ﷺ: «من حمل علينا السلام فليس منا»، أخرجه مسلم في كتاب الإيمان عن سلمة بن الأكوع بلفظ «من سل علينا السيف فليس منا»، وأخرجه هو والبخاري من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ «من حمل علينا السلاح فليس منا»، وأخرجاه عن أبي موسى مرفوعاً، وحامل السلاح على المهاجرين والأنصار حامله على الله ورسوله ﷺ على أن شارب الخمر معترف بذنبه يطهره الحد لأنه غير مستحل، أما صاحبهم فهو مستحل لقتال المهاجرين والأنصار المقصودين بقوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءَ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ ..﴾ الآية [الفتح: ٢٩]، وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ..﴾ الآية [الفتح: ١٨]، وأخرج

فكيف يلعن رسول الله ﷺ شارب الخمر وينهى الصحابة عن لعنه!!
ثم إن هناك تناقضاً آخر في البخاري وهو هل الذي شرب خمرًا يحب الله ورسوله؟ فلا يكون الحب مقبولاً إلا بالاتباع ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ والله در القائل:
تعصي الإله وأنت تزعم حبه هذا العمري في القياس بديع
لو كان حبك صادقاً لأطعته إن المحب لمن يحب مطيعُ

سبحانه وتعالى عن رضاه من نكث البيعة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أُوْفِيَ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، وصاحبهم (معاوية) ومن معه ليسوا من هذا في شيء، فلا يجوز الدفاع عنه لاسيما تحت غطاء المدافعة عن الصحابة، وعليك أن تكون مع المهاجرين والأنصار وفي صفهم ذاباً عنهم ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧].

وقد اشتمل ردنا على المنع والمعارضة، فالمنع بيان كون حجة الخصم داحضة، والمعارضة حيث أوردنا أدلة ناهضة، وهذا لمن يعرف علم الأصول، ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤].

ثم قال المقدم: «رقدة زيدية ودهاء رافضي: وعلى الرغم مما سبق بيانه إلا أن الروافض استطاعوا اختراق الصف الزيدي على حين غفلة من أهل السنة والزيدية في اليمن واشتغال الناس بمعاشهم وما بقى من وقت عند الصادقين منهم صرفوه في مواجهه الشيوعية والمخربين وصنوف المشككين في الشريعة ثم تعليم الأمة أمور دينها استغل الرافضة أسلوب الخداع عندهم التقية والطيب عند الآخرين فما إن نجحت ثورتهم حتى أخذوا يصدرون خرافاتهم إلى الآفاق باسم الثورة الإسلامية والحق أنه تأثر بها بعض أهل السنة فضلاً عن الزيدية» اهـ.

أقول: إذا أمعنتَ أيها المطلع في هذه الطائفة من الكلام فهمتَ أنه كلام لا أصل له ولا فرع وإنما جعل ينقض بعضها بعضاً ويأكل آخرها أولها فلا ندري متى هذه الرقدة؟ وأين كانت؟ وهل ينام شعب بأكمله، ثم يقول المهدي: «على حين غفلة منهم واشتغالهم بمعاشهم» اهـ.

أقول: الاشتغال بالمعاش لا يمنع من دعوى سماع المخرب، لأن الدعوة لها وقت والمعاش له وقت.

ثم قال المقدم: «وما بقي من وقت عند الصادقين» اهـ.

يعني أن أهل السنة والزيدية صادقون لا كاذبون.

ثم يقول المقدم: «يصرفون بقية وقتهم في مواجهة الشيوعية» اهـ.

أقول: الشيوعية عندنا لا وجود لدعوتها ولا تجراً على نشرها فحكومتنا يقظة وإن رقد أهل السنة أو الزيدية.

وأما التقية فالظاهر أنه لا يسلم منها مذهب بل ولا شخص والظاهر أن استعمالها عند الاحتياج إليها لدفع مضرة جائز بل واجب أحياناً ألا ترى إلى موقف عمار بن ياسر؟ وقد استعملها وقال كلمة الكفر وأقره الله في محكم التنزيل على ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] وأقره المصطفى على ذلك وقال "وإن عادوا عدت

" واستعملها أمير المؤمنين كرم الله وجهه حين رُفعت المصاحف للكيد بالإسلام وأرغموا علياً عليه السلام على القول بالتحكيم وهو لا يراه ولا يرضاه فقبله استعماً للتيقن ودرءاً للفتنة، فهل يجوز أن تقبحوا أو تشنعوا ما حسنه الله ورسوله؟ وهل هذا إلا من الإفراط في العداوة؟ مع أن الله سبحانه حرم على المؤمن الخروج عن العدل من أجل الشنآن^(١) حيث قال سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [المائدة: ٨].

ثم قال المهدي: « فقد اختلطت الأوراق في الأوساط الزيدية حتى صار مفهوماً عند البعض أن هناك تلازماً بين حب الآل وبعض الأصحاب » اهـ.

أقول: دعوى التلازم باطلة فلا تلازم هناك بين ولا غير بين فحق الآل والأصحاب إلا الناكثين والقاسطين جزء من الدين لا يتجزأ، من أعرض عن هذا فإنها يضر نفسه ويوبق دينه.

ثم قال المقدم: « واستغلت هذه الغفلة سفارات الدولة المصدرة لثورتها وملحقاتها الثقافية، واستغل أئمة الرفض في أكثر من بلد من بلد من عرب وعجم شباب الزيدية المهاجرين » اهـ.

أقول: لا يخفك أن أصحاب أي فكرة أو مذهب أو مبدأ سواء كان حقاً أم باطلاً يحفز بكل مخالفه ويسعى بكل جهده ويبدل كل وسيلة من

(١) الشنآن: شدة البغض.

مال وإرسال دعاة ونشر كتب منها ما تدعوا إليه، وأخرى تنفّر مما عليه المدعو أو الطرف المنافس وحين قيامهم بهذا يظهرون مودتهم لمن يدعون وشفقتهم عليه وقربه منهم ويواصلون دأبهم ليلاً ونهاراً لا يجدون وسيلة إلا أعملوها ولا حيلة إلا زينوها، حتى وإن كانوا في نفس الوقت ينزلون بعض البلاء في جانب آخر، ويضللون ما هم عليه حتى يحكموا بفساد عقود آباء وأمّهات سلفوا، ويمنعون العالم من درسه والواعظ من وعظه إن كان من غيرهم، أما المدرس منهم أو الواعظ فأحياناً يعظ في مسجد أو ثلاثة أو أربعة بل خمسة، وواقع اليمن شاهد وكم في صفهم اليوم ممن كانوا زيوداً أصبح ولاؤهم وعقيدتهم لمن له منهم رواتب .

أما الإمامية فأمّة بخيلة شحيحة لا تسخى على بذل معاشات مستمرة واعتمادات وافرة كالطرف الآخر، ولو كانوا كذلك لمال الناس إليها ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقُفًا مِنْ فُضَّةٍ...﴾ [الزخرف: ٣٣] الآية؟

فساحة الحق بلا مال مقفرة، وساحة المال والبذل (وإن كانت معوجة) عامرة، ومشهود لها بالاستقامة والسّنية والقرب من الله، فالمسألة عند أكثر الناس مبنية على هذا الأمر إلا من عصم الله، وبحمد الله قد انكشف الغطاء، وتبينت مواقع الإصابة والخطأ، وأذكر في هذا المقام كلمة: توسل عبد الله بن الزبير إلى زوجة عبد الله بن عمر أن تمدحه عنده وأن غرضه

إقامة السنة حتى تحمله على مبايعة ابن الزبير وحين انتهت من كلامها قال: أرايتِ البغال الشهب التي كان يحج عليها معاوية؟ قالت: نعم، قال: يياهن قصد ابن الزبير اهـ.

وعندنا في المثل يقولون: (غزل المحجبات يخرج السوق) ونحن بحمد الله على علم بخطر الغال والقال وعلى حذر، وأكبر عامل ناصب للرافضة هي الإمامة واليمن قد استقرت أموره بجمهورية، وكم حاولوا استدراج بعض الزيدية لاندماجهم معهم إلا أنهم قالوا: يأبى الله والمروءة أن نخرج تاركين الإمام زيدا إمام الجهاد والاجتهاد ونتمسك بأذيال مبتورة .

ثم قال المقدم: «التمجيد الزائد لأئمة الرض قديماً وحديثاً» اهـ.

أقول: هذا البحث خلاصة أبحاث سابقة ويعتبر شبه مكرر وإن كان المؤلف يرمي الرافضة بزيادة التمجيد لأئمتهم وأن هذا منهم من باب الكيد والمكر، والظاهر أن التمجيد المطعون به عليهم ليس من خصائصهم، ولهذا قال: "الزائد" ولم يبين لنا القدر الجائر حتى نقيسه إلى ما نراه من تمجيد كم لأئمتكم، ولا بد هنا من التنبيه على شيء هو أشد قبحاً وأنكى جرحاً من التمجيد وهو اتباع التابع رأي إمامه والرضا به

والذب^(١) عنه والتزامه وإن كان ظاهر الاعوجاج، وترك قول الغير وإن كان برهانه ساطعاً، فأنت ترى أن كل تابع من أتباع الأئمة ينحو نحو إمامه ويميل إلى رأيه ويؤيده لا أنه من توافق الخواطر وإنما تعصب قاده، وهوى أوزعه عن التجاوز حتى انتهى الشطط إلى مجال التكفير لمن لا يجوز رد شهادته ولا جرح روايته كما نقله الأخ حسن فرحان المالكي عافاه الله في كتابه المسمى "قراءة في كتب العقائد" حيث حكى تكفير الحنابلة للزيدية والأحناف، ولعنوهم وحضوا على لعنهم، ولا مجال لأن نقول: "إن صح هذا" فقد صح بالنقل من بطون كتبهم، والطاعن إنما طعن في حنبلية الناقل لا في نقله، ورُبَّ جرحٍ تعديل.

نعم هل هذا من الإسلام؟ وهل مثل هؤلاء أهل للتقارب معهم؟
والكاتب في كتابه هذا يقول: «إن الرافضة تكفر الزيدية وجميع الفرق» اهـ.

أقول: لا قوة إلا بالله جُعلت شعائر الدين حبائل صيد، ثم أي الخطرين أمضى فتكاً وأشدَّ حساً^(١) التكفير ممن ينهون عن التكفير ويتظاهرون بالبراءة منه أو مدح تابع متبوعه؟ ثم إنكم في وصفكم لمشايحكم وتلقيب

(١) الذب: الدفع والمنع.

(١) الحسُّ: القتل والاستئصال.

بعضهم بشيخ الإسلام يكفيننا في ذلك مناقشةُ المالكي، لأنه لا شيخ على الإسلام وأما مسألة الاثنى عشر إماماً وإن كنا معشرَ الزيدية لا نقول بحصر الإمامة فيهم إلا أن لهم حديثاً في «صحيح مسلم» ونحن معشرَ الزيدية نقول بإمامة الاثنى عشر ونوجب ولاءهم وطاعتهم ومحبتهم ونمنع من حصرها فيهم لعدم صحة دليل الحصر .

ثم قال المقدم: «حتى عندما سئل الشيخ حمود بن عباس المؤيد نائب مفتي اليمن السابق – عن حكم سب الصحابة، فقال: إنه لا يعلم» اهـ.

أقول: العلماء المخلصون هم دعاة الله إلى الناس يدعونهم إليه ويخوفونهم سطوته في العاجل ونكاله في الآجل وهذه بعينها هي وظيفة العالم الداعية لوجه الله المجاهد فيه السالك سبيل الفرقة الناجية سفينة النجاة كحمود بن عباس المؤيد في أيامنا، ألا ترى إلى قوله عليه السلام «العلماء ورثة الأنبياء»؟ وهو الميراث المعنوي وهذا ليرفع الله به درجاتهم، ألا ترى أنه لعن وصي رسول الله صلى الله عليه وآله على آلاف المنابر بأمر فاسق^(١) عن أمر الله، وجيء برأس الحسين عليه السلام إلى ابن زياد، وضرب أبو حنيفة وأحمد وهما علماً وفضلاً من هما، ثم اعلم أو قفك الله على ما يرضيه، وبلغك مرضيه، أن العلماء الذين بهذه المكانة من الأنبياء ومع الأنبياء، ألا ترى أن الحق سبحانه تارة يذكر العلماء

(١) فاسق: أي خارج.

ويُغفل ذكر الأنبياء؟ وهم مقصودون قصداً أولاً كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨] فالأنبياء داخلون دخولاً أولاً في أولي العلم، فإن نازع منازع في هذا أو مَارَى فهو جاهل، ويقول سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٦] ولم يذكر الأنبياء وهم داخلون دخولاً أولاً، كذلك قال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١] فالعلماء مندرجون مع الأنبياء بلا مرأى، ذلك أن العلم المعتبر هو ما جاء عن رسول الله وما بلغوه عنهم وأصبحوا حملة له ودعاة إليه هذا هو المقام الأول فاحفظه يفتك.

المقام الثاني: قول المهدي: «إن قول الأخ العلامة حمود بن عباس المؤيد لا يعلم» اه، مع أنها فرية على المؤيد ليس فيها مرية.

قال المقدم: «وهذا السكوت خطوة خطيرة نحو الرفض».

أقول: إنك لا تعرف حمود بن عباس المؤيد ولو سبق لك به معرفة لأقصرت واحترمته لمقام علمه وزهده وثباته في عقيدته، فعقيدته وزيدته ليست طلاء يُدَّهَبُها منصب أو مال، زيدية حمود بن عباس المؤيد هي عقيدته، وعقيدته هي زيدته ترجمة لما جاء عن زيد بن علي عليه السلام، واسمع إلى الزيدية ما هي أولاً، وهي كما لخصها لنا الإمام زيد بن علي عليه السلام فيما حكاه أبو خطاب كما نقلها عنه شارح «الروض النضير» في

المقدمة في ترجمة زيد: وقد سألوا زيدا عن مذهبه فقال: إني أبرأ إلى الله من المشبهة - يعني الذين قالوا بالرؤية - الذين شبهوه بخلقه ومن المجبرة الذين حملوا ذنوبهم على الله ومن المرجئة الذين طمعوا الفساق في عفو الله ومن المارقة الذين كفروا أمير المؤمنين . اهـ .

فهل أنتم ناجون من هذه كلها؟ لا تشبيه ولا قدر ولا إرجاء، أما حمود المؤيد فهو بريء من كل هذا.

ثم اعلم أن الزيدي الصادق كالأخ حمود المؤيد لا يتصور أن يكون في رفض لأن الزيدية تنافي الرفض تماماً وهذا ظاهر، وكذلك لا تجماع النصب لأنها ضده، فالزيدية الخالصة لا تقبل رفضاً ولا نصباً بخلاف الرفض فقد يجامعه النصب، والنصب يجامع الرفض فبين الزيدية وعدوها مانعة الجمع، أما الرفض والنصب فليس بينهما إلا مانعة الخلو، فافهم.

فقولك: «إنها خطوة إلى الرفض» جهلٌ بالزيدية وطبيعتها، لأنها كالإسلام لا تتفق مع خلافه فضلاً عن ضده.

وفي ص ٢٢ أظهر المؤلف تعاطفاً وتحننا على أهل البيت وأن الإمامية كانوا من شر الناس عليهم، وهي معان طالما ترددت حتى سمجت، ويُظهر المؤلف أنه في صف الذاب عن الزيدية، ويُظهر الأسى والأسف

على النيل من أهل البيت، وكأنه وأهل مذهبه قد أعطوا آل بيت رسول الله حقهم، وبوئوهم مكانتهم، مع أن الناس يعرفون أن صلاتهم على رسول الله ليست إلا " صلى الله عليه وسلم " مع أنهم يروون في الكتب المعتمدة عند الجميع حديث " كيف نصلي عليك يا رسول الله ؟ قال: قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد " وفي بعضها " وأزواجه وذريته " ويرون الصلاة على آله تشيعاً، وهل ترى أن أهل مذهبك يعتمدون كتب القاسم بن إبراهيم والهادي إلى الحق والمنصور بالله والناصر ويجعلونها في مدارسهم الرسمية؟ كلا.

وهل تراهم يعطون آل بيت رسول الله من خمس بترول أو ذهب؟ مع تلاوتهم لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال: ٤١] لقد امتد الحقد بيبغض الجهال من الدعاة في اليمن على آل بيت رسول الله حتى أسقطوا ذكرهم من الصلاة على رسول الله في نشيد الأعراس والموالد واخترعوا نشيداً ليس فيه الصلاة على آل بيت رسول الله مثل نشيد " يتملى يتملى " ونحوها.

أما التكفير والتفسيق فالذين يقولون بالرؤية ونسبة الأفعال إلى الله يُكفِّرون المعتزلة والزيدية جميعاً، وكتبهم بهذا طافحة، وكفئك إطلالة

على حواشي «الكشاف» للمنيري.

ثم يزداد جزع المقدم على الزيدية فيقول في نفس ص ٢٢: لقد تناول
الرافضة في اليمن على قلتهم على علماء الزيدية قديماً وحديثاً أحياءً
وأمواتاً» اهـ.

أقول: من الذي تناول على إمام أئمة اليمن الهادي إلى الحق عَلَيْهِ السَّلَامُ
أنتم أم هم؟

ومن رماهم بالشرك وعبادة الأشجار والقبور قديماً وحديثاً؟

لله در المتنبي إذ يقول:

إذا اشتبكت دموع في حدودٍ تبين مَنْ بكى مَنْ تباكَ

أسلمونا شركهم وقوَى

(همسة في أذن الزيدي)

كثرت المقالات والنصائح والإرشادات من المتباكين على الزيدية ، المشفقين على ما يُظهرونه عليها من الإمامية ، وتوالي النصائح من مُدَّعي محبةٍ لم يظهر دليلها يبعث على التهمة ويحمل على النظر في الباعث هل هو ذاتي أو خارجي ، وهل هو لإرادة الخلاص ، أو للاقتناص .

فنظرت الزيدية بعين الملتمس ، لا المتلمّس ، فإذا مَنْ يُظهر الحنوَّ عليها هو الذي سطا ، وأراد أن يجعلها أذلاً مِنَ القَطا ، أخرجها من المنابر ، والمعابر ، وأزها عن المدارس والمساجد ، وزاحمها في الكتاب والمحراب ، وشن حربه على أئمتها ، واتهمهم بالابتداع ، وأثار الفتن ، وشرذمَ الناس ، وجعلهم - بعد أن كانوا إخوة - أعداءً متقاطعين .

ثم للزيدي أن يقول : ماذا صنع بنا المحدّر منهم (الإمامية) مما جرى من هؤلاء (الوهابية السلفية) ؟

هل أخرجونا من المساجد؟ هل حرمونا من العمل والوظائف؟ هل منعوننا من الدراسة؟

نحن بحمد الله كفته زيدية لا نميل إلى أي الفئتين ، لأنها رافضة ،
فالإمامية رفضت المساواة بين أئمة أهل البيت عليهم السلام ، والآخرون رفضوا
إمامة أهل البيت جميعاً ، والرافض لا يؤمن على ديننا الوسط .

ثم أمعنا النظر فإذا الدافع هو ثبات أقدامنا حين زلّت بهم القدم ،
واعتصامنا بالحق حيث هوت بهم الأهواء ، وكفّ أيدينا حيث مُدّت
أيديهم ، فهم يريدون أن يكثرُوا بنا سوادَ أولياءهم ضد الشيعة الإمامية ،
ويجعلونا معهم حرباً عليهم ، ولم يجرِ منهم (الإمامية) من السوء إلينا
عشر معشار ما جرى من المشفقين علينا (السلفية الوهابية) .

فنظرنا في كتاب الله فوجدناه يقول : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ
يُقَاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المتحنة: ٨] ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُواكُمْ
فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾ الآية .

وكيف يُرجى منهم (السلفية الوهابية) نصح ، أو تُظن منهم محبة ،
وهم دُعاة من يكفر أئمتنا من أهل البيت عليهم السلام والمعتزلة - وهل المعتزلة
فرقة خارجة عن الحنفية والشافعية والمالكية والزيدية أم هم منهم ؟

بل إن السلفية الوهابية يصرحون بتكفير الحنفية جهاراً ، وبتكفير
الشيعة ، ويلصقون الزيدية بالشيعة أحياناً ، وأحياناً يجعلون الزيدية منهم ،

لُبعدهم عن السلف ، ويعتبرون مذهبنا ليس بسلفي ولا إمامي ، ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأَنْعَام: ٢٦] وكل محاولاتهم تبوء بالفشل لأن الغطاء قد انكشف ، ومعاذ الله أن يكون الكاشح ناصحاً ، وأن يكون الموقدُ منقذاً ، والحاجة المؤفة معروفة ، والسليمة محببة وإن لم تكن موصوفة .

ومع العوامل الخفية هناك عامل الحسد تدل عليه الأحداث والله أبو الطيب المتنبي :

سوى حسد الحساد وإفانه إذا حل في قلب فليس يحول
ولا تطمعن من حاسد في مودة وإن كنت تبديها له وتتيل
ومن أغرب ما تجد في بعضهم أنه يدعو إلى المناظرة وهو في نفس الدعوى
يشهد لنفسه أنه على الحق ، وعلى نهج السلف ، ومع أنها تزكية نهى الله عنها
﴿فَلَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] فهل ترى سائر الفرق الإسلامية نبذوا قول
السلف جهلاً به أو رغبة عنه؟ إذا فكل الفرق هالكة إلا أنتم .

مع أن المؤمن يتهم نفسه ، وفي صحيح البخاري عن أبي مُلَيْكَةَ :
(لقيت ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ ، كل منهم يتهم نفسه بالنفاق
ويبكي ، وقال "الحسن البصري" : ما أمينة (النفاق) إلا منافق ، ولا خافه
إلا مؤمن .

أهؤلاء هم سلف أم ليسوا بسلف؟ وأين أنتم منهم؟ وأين أنتم من قوله تعالى ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢] ومن قوله تعالى ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]؟

ثم تلو مون الزيدية على عدم رفع صوتهم معكم ، والله أبو الطيب المتنبى :
لهنك أولى لائم بملامة وأحوج ممن تعذلين إلى العذل
وكما قال أخو رسول الله ﷺ : رُبَّ مَلُومٍ لَا ذَنْبَ لَهُ .

ثم إن لبعضهم (السلفية الوهابية) مواقف دل فيها عدم الاتحاد والاطراد على تناقض الإصدار والإيراد ، كموقفهم من أفغانستان فحينما كانت تحارب روسيا جاءوا بالعجائب والحوارق ، وأنها باب من أبواب الجنة ، ومفازةٌ للسعادة ، حتى بعث الناس أولادهم زرافاتٍ ووحداناً ، وبدلوا من الأموال ما لا يحصى ، ثم طمست هذه المواقف طمساً نهائياً حين كانت المحاربة أمريكاً .

وغريب أنك ترى الدعاة المنتحلين السلفية - وما أكثرهم ! - كل يدعي أنه على الحق ، متمسك به ، داع إليه .

وعلى من تراه يحكم قاضٍ إن غدا القومُ كلهم مدّعيناً
ولو أن النجوم أضحت شمساً لأضرت وأعمت المبصرين
أخيراً : هناك سمة تعرف بها الزيدي الصحيح ، حتى لا يلتبس عليكم

بغيره : أنه لا يملك إلا معاشه ، ولا يتابع بين الحج والعمرة ، وكأنه من أصحاب الكهف الذين ناموا ليس معهم إلا وِرْقِهِمْ ، وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ، وغيرهم (أي غير الزيدية) ناشراً أذنيه ، باسط ذراعيه لتوفير الرصيد .

فالحذر من الداعي ، إذا ظهر أن قصد الإصلاح فيه متداعي ، ولأمرٍ ما جدع قصير أنفه .

ثم ذكر المقدم في آخر ص ٢٢ أموراً بدأت بها اليقظة في أوساط الزيدية .

أقول: بحول الله إنها يقظة لحماية المذهب الزيدي من عدويه، ولحماية المذهب الشافعي في مكانه ممن يكيدونه، فحرام على أعداء الزيدية والشافعية أن يهدموا وحدتهم أو يشقوا صفوفهم، فنحن معهم إخوة نصلي خلفهم ويصلون خلفنا، لا تضليل ولا تفسيق، كل على أصله لاسيما والمعارضون لمذهب الإمام الشافعي لا يجوز أن يوزنوا إن وزن العلماء ولا يعدو إن عد العلماء، يريدون معارضة الإمام الشافعي السباق إلى كل فضيلة والمبرز في كل فن، فإياهم وإياه، وعلى أتباع هذا الإمام التمسك والالتزام.

ثم قال المقدم: «دعوة الإخوة الزيدية إلى الحوار» اهـ.

أقول: قد سبق لنا نقاش كلمة السنة وسألنا ما مرادكم بها؟ وها هنا

نقول: إن ناقشناكم وحاورناكم قبل أن تعترفوا أن معنى أهل السنة أهل الحديث، فلا جدوى من نقاشكم، وإن كان قصدكم بالسنة أتباعاً لا عوج معه فقد أوجبنا على أنفسنا اتباعكم لما يقضي به مفهوم الصفة، لكننا نقول: لاحوار حتى تبينوا قصدكم من قولكم: أهل السنة، هل هو: أهل الحديث أم المتبعون هدي رسول الله بلا عوج؟

ثم قال المقدم: « كما أنني أدعو الجميع إلى البعد عن الغلو، والجرح بدون مبرر، وإلى تحديد المسائل التي ينبغي الحوار حولها وإلى الابتعاد عن الحكم المسبق، وإلى أن يتعالى الجميع عن أساليب التعالي والتجهيل وأن يسمو عن الالتفاف الحزبي المهين» اهـ.

قلت: هذا الكلام تكميل للكلام الذي في ص ٢٣ التي فيها الدعوة إلى التقارب والحوار، وهو ما سبقهم إليه الإمام الخميني إلا أن المؤلف يجذر هنا من أشياء ربما تقف عرصة دون نجاح التقارب المنشود منها دعوة الجميع للبعد عن الغلو إلا أنه سيحصل في كونها غلواً خلافاً، فمن يفصل بين المختلفين؟ فالزبيدي سيقول: يجب الرجوع إلى علماء أهل البيت، لأنهم المقصودون بأهل الذكر في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وخصمهم يأبى ذلك، فمن يحكم؟

ثم يقول المقدم: «الابتعاد عن الحكم المسبق» اهـ.

أقول: لم يذكر المؤلف أنه حكم على العالم الرباني حمود بن عباس بن عبد الله المؤيد حكماً مسبقاً مجرداً من كل ما يوجب التفاضل مما يقوم الحكم عليه.

ثم قال المقدم: «وأن يتعالى الجميع عن أساليب التعالي» اهـ.

أقول: الظاهر أنه إذا كان يتعالى عن قبيح فليس بقبيح.

ثم قال المقدم: «وأن يسموا عن الالتفاف الحزبي» اهـ.

أقول: يعني أن الزيدي يناقش وينظر وقد تجرد من زيديته وأصبح كالْبَوِّ^(١) ليس معه من الزيدية إلا إهامها، لأجل يُقَمِّشُوهُ، بمعنى أنه يحضر يُوقَع لهم ويرجع (ليت العقول تشتري بغالي الثمن) وبقية الصفحة إذا تأملها الناظر، وأجال فيها الخاطر، وجد ما رميت به الرافضة قد مُنيت^(٢) به الناصبة، وكلا المذهبين يتخطف الزيدية، ونحن نسأل الله سبحانه كما سبق أن يعيد أهل اليمن الميمون من دعاة الفرقة وهواة التمزق من ناصب ورافض، وأن يحفظ الزيدية في الزيدية والشافعية في الشافعية إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(١) البو: جلد الحوار يحشئ ثاماً أو تبناً فيقرب من أم الفصيل فتعطف عليه فتدر. تمت قاموس.

(٢) منيت: ابتليت.

ثم عدد المقدم الفوارق بين الزيدية والرافضة بقوله: «بعض الفوارق بين الزيدية والرافضة» منها:

- ١ - القول بعصمة الأئمة.
- ٢ - حصر الإمامة في الإثنى عشر.
- ٣ - التقية.
- ٤ - المهدي الذي في السرداب.
- ٥ - مصادر الاستدلال.
- ٦ - تكفير المخالف.
- ٧ - إباحة زواج المتعة.
- ٨ - التحالف مع أعداء المسلمين ضد المسلمين. اهـ

أقول: قد سبق لنا نقاش هذه المثالب^(١) نعوذ بالله من الوقوع فيها، وكُتِبَ علماء الزيدية في هذه واضحة المعالم، إلا أن قول الرافضة: المهدي في السرداب، لم يسبق نقاشها وهي غنية عن البيان فهي خرافة سخيفة لا تؤول إلى عقل ولا إلى نقل، إلا أن التكفير من الرافضة لمخالفهم لا يجوز حصره فيهم فالتكفير واقع حتى من أئمة العدل والتوحيد (المعتزلة وأهل

(١) العيوب والنقائص.

بيت رسول الله) ويكفرهم من يقول بخلاف قولهم فالأمر شركة، بل قد كَفَّر أصحابكم من قال بخلق القرآن، والقائلون بهذا ما قصدوا إلا أنه مؤلف من حروف محدثة ونزل بلغة محدثة، يشهد لهم ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢٠] آيتان إحداهما في الأنبياء والأخرى في الشعراء، وحيث لم يسبق طرح قضية التحالف مع أعداء المسلمين ضد المسلمين فالظاهر أن الأيام قد أوضحت وأسفرت، فموقف من يسميهم بالرافضة رافض للتعاون مع الكفر بكل صورته لا في جزئي ولا جزء وهم الذين أعلنوا البراءة من أمريكا في الحرم فساء ذلك الصديق الحميم فصب عليهم الحميم .

وإذ قد جرى القلم ببيان الفوارق بيننا وبين الإمامية فلا بأس بذكر الفوارق بيننا وبين أهل الحديث.

الفـوارق

بين

الزيدية وأهل الحديث

الفوارق بيننا وبين أهل الحديث

١-القدر

فيه حديث متلقن بالقبول وهو قوله عليه السلام: «القدرية مجوس هذه الأمة» فعند الجبرية الذين يسمُّون أنفسهم أهل السنة أن القدري: من نسب معاصيه وقبائحه إلى نفسه وأن العبد هو الذي أوجدها ومعتقدهم أن المعاصي فعل الله وأنه يخلق الكفر ويعذب عليه ويخلق خلقاً للنار ولا يمتنع أن يعذب المطيع ويثيب العاصي، وعند عامة العدلية-أهل البيت وغيرهم- أن القدري: «من حمل ذنوبه على ربه ونسب معاصيه إليه» وأنه تعالى سيثيب المطيع ويعذب العاصي بمقتضى عدله وبمقتضى ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥] وقد عد صاحب «مقدمة البحر» من العدلية علياً عليه السلام وأبا بكر وعمر وعثمان، وقال: أول من أحدث القول بالجبر معاوية وملوك بني مروان فعظمت به الفتنة اهـ.

قال الإمام عبد الله بن حمزة في «الشافى» ما لفظه: أول من قال بالجبر معاوية لعنه الله اهـ.

أقول: والذي ظهر لي أن إطلاق الإمامين عليهما السلام، إحداهما الجبر بالأولية على معاوية مراد به بعد البعثة، وإلا فأول من قال بالجبر هو إبليس -لعنه الله- حيث قال للحق تبارك وتعالى: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩] ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦] ونسب إغواءه إلى الله وأول من قال بالعدل هو نبي الله تعالى آدم وزوجه، حيث نسبتا المعصية إلى أنفسهما وطلبا العفو كما قال تعالى حاكياً عنهما: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] ثم كان لكل منها شيعه وأتباع، فشيعة إبليس قالوا بقوله وأخذوا برأيه، وشيعة آدم وحواء وأتباعها قالوا بقولهما ورأوا رأيهما، فالظاهر أن الحكم على معاوية أنه أول من قال بالقدر أو بالجبر يعني: أول من أظهر مذهب إبليس في الإسلام، وأما الخلفاء الراشدون فهم أخذوا بمذهب آدم وهو مذهب كل نبي بعده، قال موسى صلاة الله عليه: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [التقصص: ١٦] وقال نبي الله صالح صلاة الله عليه: ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾ [هود: ٦٣] وكل نبي يقول لقومه: لِمَ تَعْبُدُونَ؟ و لِمَ تَعْبُدُونَ؟ وينسبون فعلهم وقبيحهم إليهم، لا إلى ربهم، ولا يجوز عقلاً أن يُعذَّب العبدُ على فعل غيره فهو ظلم وقبيح، والله سبحانه متعال عنها، ثم إنه سبحانه يقول: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٧] ﴿وبِمَا كُنْتُمْ

تَكْسِبُونَ ﴿ [الأعراف: ٣٩] ﴿بِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٠] ولو كانت منه
 لكان نسبتها إليهم غير مطابقة للواقع، تعالى الله عما يقول الجاهلون
 علواً كبيراً.

ولله در الشاعر إذ يقول:

المجبرون يجادلون بباطلٍ وخلافٍ ما يجدون في القرآنِ
 كُلُّ مقالته: الإله أضلني وأراد ما قد كان عنه نهائي
 يقول ربك للخلائق آمنوا جهراً وينسبهم إلى العصيانِ
 إن صح ذا فتعودوا من ربكم وفروا تعودكم من الشيطانِ

ويكفي أنا بينا لك أنه مذهب إبليس فلا تجعله لك إماماً، فالقدري
 إذاً: من أثبت تدخل القدر في إيجاد القبيح، لا من نفى تدخله، لأن النسبة
 على الإثبات لغة لا على النفي، ورحم الله الحسن أبا سعيد البصري حينما
 قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ
 عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
 الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨] قال: هم الذين حملوا ذنوبهم على الله.

ورحم الله أبا الهذيل العلاف إذ سئل عن نسبة الإغواء
 والإضلال إلى الله أحقيقة أم مجاز؟ فقال: إن الله أنزل الكتاب حجة له
 على الكافرين لا حجة لهم عليه. اهـ.

نعم وإلا كان من حق قوم كل نبي من الأنبياء أن يقولوا لأنبيائهم: لم تدعوننا إلى الإيمان ونحن على الكفر مجبرون، وتعيبون علينا شيئاً هو فعل الله لا فعلنا؟

ولله در من قال:

إذا شاء ربي الكفر مني شئتُهُ فهل أنا عاص باتباع المشيئة؟^(١)

ولله در الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام حينما سئل ممن المعاصي؟ فقال: ومن العاصي؟ فهل يمكن التقارب مع هذا؟ أم أنها مُساومة على صميم الدين؟ ثم ياليت شعري ما ترك أهل هذا المذهب الذين نسبوا كل قبيح إلى الله ما تركوا لأبي مرة^(٢)؟ ولماذا أمرنا بالتعوذ منه في صلاتنا وعند تلاوة القرآن؟ ولماذا استثنى الحق تبارك وتعالى في قوله: ﴿وَمَا كَانَ

(١) هذا البيت من جملة أبيات قالها ذمي وأولها:

أيأعلماء الدين ذمي دينكم
إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم
قضى بضلالي ثم قال: ارض بالقضا
دعاني وسد الباب عني فهل إلى
إذا شاء ربي الكفر مني شئتُهُ
فإن كنتُ بالقضي يا قوم راضياً
فياعلماء الدين بالله أضحوا

تحير دلكوه بأوضح حجة
ولم يرضه مني فما وجه حيلتي؟
فهل أنا راضٍ بالذي فيه شقوتي!
دخولي سبيل؟ بينوا لي قضيتي
فهل أنا عاصٍ باتباع المشيئة؟
فربي لا يرضي بسوء بليتني
جوايي واشفوا بالبراهين علتني

(٢) أبو مرة: كنية إبليس لعنه الله.

لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ ﴿سبأ: ٢١﴾؟ وإجماع العلماء أصولاً وعربية قاطبة، على أن الاستثناء من النفي إثبات.

وخلاصة أقوالهم في فعل العبد [من صرح بالجبر منهم ومن استحيا فكنى عنه] أن فعل العبد كحركة المرتعش لا قدرة له على إيجاد ما طلب منه؛ لأنه مسلوب القدرة ولا يدل له على البعد عن الحرام، لأنه مجرور إليه بالقدرة، وأن القدرة حادثة حال الفعل، ومنهم من يقول: هو آلة للفعل، ومنهم من يقول: هو كسب للعبد فعل الله، ولم يتحقق هل للكسب تأثير في الإيجاد فهو اعتزال، أو لا تأثير له فهو جبر؟

ولله من قال في كسب الأشعري:

إن سـين الكـسب ذال

كذبوا من غير نية

هكذا قالوا وعندي

غير ذال لأشعرية

جحدوا عقلاً وشرعاً

وافتروه عن روية

صـدقوني أو فقولوا
ليست الشمس مضيئة
من يناضلني أناضل
بالطروس الأهودية
أوييـاهلني أباهل
بالسـمات الأحمديـة
فعلام اللوم قل لي
ليس في الدين دنية
داهن القوم لعمري
ندموا عند المنية
غير سخط الله سهل
إنما تلك الرزية
وعلى الله توكل
تُفلا أخشى البلية^(١)

ثم هل يصح أن يتعجب من شخص على فعل غيره ويمدح ويذم

(١) الأبيات موجودة في كتاب (الأرواح النوافخ) للمقبلي، ص ٢٨٣.

ويعاقب؟ بل يعاقب عندهم على ما لا قدرة له على إيجاده ولا قدرة له على دفعه، ثم هل يجوز لغة أن ينسب الفعل إلى الآلة دون من هي في يده؟

نعم إذا أمعنت النظر في هذه وجدتها تلييسات وجهالات، وضع أساسها من نسب الإغواء إلى ربه فقال: رب بما أغويتني.

بل قد ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن فعل العبد بقضاء في الأزل، وكيف يُقضى على ما هو موجود في الأزل؟ وإنما معناها أنها خارجة عن قضاء الله وتقديره.

وإذا كان فعل الطاعة أو المعصية كما رسموا وكلاهما فعل لله سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً، فليت شعري ما هو الفرق عندهم بين موسى عليه السلام وفرعون لعنه الله؟ لأن الجبر في تقدير هؤلاء جارٍ عليهما، وكل منهما لا قدرة له على خلاف ما صدر عنه، وبم استحق موسى عليه السلام النعيم والتكريم، وفرعون النكال والجحيم؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] أنت القائم بالقسط، حرمت الظلم على نفسك، حاشاك أن تخلق الكفر في قلب العبد وتعذب عليه، وليتهم مع هذا تركوا غيرهم وما يعتقد، لكنهم كفّروا من قال بخلاف مذهبهم، وضلوا من أنقذه الله من ضلالهم.

وهنا أذكر كلمة لشيخهم أبي الحسن الأشعري: روى البيهقي في

(السنن الكبرى ج ١٠ ص ٢٠٧) عن أبي حازم عمر بن أحمد العبدوي الحافظ أنه قال: سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري رحمه الله في داري ببغداد دعاني فقال: اشهد عليّ أني لا أكفر أحداً من أهل هذه القبلة؛ لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا اختلاف العبارات، ثم نقل صاحب السنن عن الإمام الشافعي رحمه الله ما ورد في كتاب (أدب القاضي) مما يوافق ما نقل آنفاً عن أبي الحسن الأشعري، وفي ص ٢٠٨ روى البيهقي حديث: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» ونقل عن الخطابي أنه قال: فيه دلالة على أن هذه الفرق كلها غير خارجين من الدين، إذ النبي ﷺ جعلهم كلهم من أمته، وفيه أن المتأول لا يخرج من الملة وإن أخطأ في تأويله. اهـ.

ولو أن المسمين بأهل السنة والجماعة التزموا بهذا الحصل التقارب وحل التفاهم والنقاش محل السيارات المفخخة لقتل عشرات المصلين شيوخاً وشباباً وأطفالاً رجالاً ونساءً، وما جرّهم وجرّهم على هذا إلا التكفير، ونسوا من كفر الناس فهو أكفرهم، ومن ضللهم فهو أضلهم، وليت شعري كيف بلا إله إلا الله؟ والمعروف أن الكفر ملل مختلفة ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١١٣] واليهود ملل مختلفة، والنصارى ملل مختلفة، فهل سمعت بكافر لغم على كفره في كنيستهم، ثم يسمون

صاحب هذه الجريمة العظمى شهيداً، وفي هذا العصر أصبح الناس يدعون إلى وحدة الصف، وينشدون السلم بكل وسائله حتى نادوا بحرية العقيدة، وبعض المتشددین من المسمین بأهل السنة والجماعة لم يرض بحرية المذهب، بل الكل كفار، إلا من كان على شاكلتهم لا قوة إلا بالله.

فحذارٍ ثم حذارٍ من أتباع مَنْ أستاذهم الشيطان، وعليك بمنهج آل بيت النبوة عَصَّ عليه بالنواجذ، ولا يهولنك كثرة القائلين بخلافه، قال عليؑ: اعرف الحق تعرف أهله، فإن الحق لا يعرف بكثرة الرجال .

وليت شعري أي سنة انتموا إليها وتَوَرَّكوا^(١) في قبيح فعلهم عليها؟

أما سنة المبعوث رحمة للعالمين فهي رحمة للعالمين لا يميز قتل طفل ولا امرأة ولا شيخ ولا شاب لم يقاتل ولا يميز الإجهاز على جريح في المعركة وإن كانوا كفاراً.

فهل قتل المسلمين في المساجد صغاراً وكباراً ذكوراً وإناثاً من سنته؟

هذا بالنظر إلى استباحة الدماء.

(١) تَوَرَّكوا: اعتمدوا.

ثم بالنظر إلى الدنيا: هل ادّخر المصطفى ﷺ أو وضع حجراً على حجر؟ وهل حذر منها ثم انغمس فيها إلى أذنيه؟

ثم بالنظر إلى ولاية من نهانا الله عن ولايته:

ألم يكن ولاؤه ﷺ على أولياء الله مقصوراً؟ كيف لا وهو المؤدب بقول الله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]، فهل أنتم على هذه السنة؟ لو كنتم عليها لما تخلينا عن اتباعكم لأن اتباعكم سيكون فرضاً معيناً من عند الله، ولكن كم بين الواجب المفروض، والواقع المفروض! وكم بين الدعوى والواقع!

كأننا لم نسمع قوله تعالى: ﴿لَمْ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ولا قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤]، يعني يعجبك قوله في تحقيرها وذمها وهوانها على خالقها وزيّها^(١) عن أصفيائه، ويضيف إلى هذا الوضع الكلامي المظهر الملائم للدعوى ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

(١) زَوَى الشَّيْءَ عَنْهُ زَوِيًّا وَزَيًّا: أَبْعَدَهُ عَنْهُ.

ولا يخفك أن بين الموالاة والمعادة والإيمان تمام الاتصال، فإذا تأملت فالحق تعالى قد جعل الموالاة والمعادة شرطاً في صحة الإيمان كالوضوء في صحة الصلاة.

فكما أن الله لا يقبل صلاة بغير طهور كذلك لا يقبل إيماناً من موالٍ لمحارب لله من يهود أو غيرهم، بشهادة قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٥١] ، وإذا كان منهم فيإيمانه إيمانهم.

ثم إن الإيمان يلتقي مع الموالاة والمعادة في عدم قبوله للتجزئة، فكما أنه سبحانه لا يقبل إيماناً مشوباً بشرك كذلك لا يقبل موالاة له ولأوليائه مشوبة بموالاة لأعدائه.

فلا يقبل ولاء لله وللشيطان، ولا لمحمد وأبي جهل، ولا لعلي ومعاوية، ولا لحسين ويزيد، ولا لهشام وزيد، ولا ليحيى بن زيد والوليد؛ لأن الفريقين تعادوا في الله فصدق عليهم قول الحق: ﴿ هَذَا نِ حَصَمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ [الحج: ١٩].

والدليل على الارتباط بين السلف والخلف واتحاد الغرض الخبيث^(١) الجامع للخبث^(٢)، قول يزيد بن معاوية وقد وضع رأس الحسين

(١) وهو محور الإسلام ومحاربه.

(٢) من عتبه إلى هشام، وكذا من سار على منوالهم.

السبط عليه السلام بين يديه فأخذ يضرب ثناياه بقضيب كان في يده وهو يقول:

ليت أشياخي بيدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل
لأهلوا واستهلوا فرحاً ثم قالوا: يا يزيد لا تشل
قد قتلنا القرم من ساداتهم وعدلنا ميل بدر فاعتدل
لست من عتبة إن لم أنتقم من بني أحمد ما كان فعل
لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل^(١)

وأراد بالخرج: الأوس والخزرج الذين حاربوا (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
جدّه - من قبل أبيه - أباسفيان بن حرب، وجدّه - من قبل أمه - عتبة بن
ربيعه في غزوة بدر.

وقد انتقم يزيد من فعل الأوس والخزرج هذا فأباح المدينة المنورة
لجيشه ثلاثة أيام فعملوا فيها العزير والنكير.

فكن أنت مع من شئت واختر لنفسك من توالي.

فكما أن الشرك وإن قل يمحو الإيمان كذلك ولاية غير الله تمحو ولاية
الله معها ادعائها مدع مغرور، وإذا انمحت انمحو معها الإيمان حتماً ولا

(١) البيت الأول هو من أبيات ابن الزبيرى - لعنه الله - الذي كان يهجو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأما بقية
الآيات فهي لزبيرى زمانه يزيد بن معاوية، وهذا دليل على امتداد المعركة من عتبة ومن معه إلى
يزيد ومن معه، ومن علي عليه السلام ومن معه إلى سائر ذريته الطاهرة.

ينفع معها عمل .

فإن قلت: لِمَ جعلت الموالاة والمعادة بهذه المكانية حتى اختل الإيذان
لاختلاهما؟

قلت: لأنه إذا وَالَى مَنْ لم يأذن الله بولايته فلا بد أن يميل ميلهم وينهج
نهجهم -ولو في بعض سلوكه- إمَّا لغرض ولاية أو مال أو غيرهما.

وهذا هو عين اتباع الهوى، وأتى يجتمع الهوى والهدى؟ والله سبحانه
وتعالى أغنى الشريكين عن الشرك، وإذا كان سبحانه قد جعل الأمن لمن
آمن ولم يلبس إيمانه بظلم^(١) بقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا
إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ هُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأأنعام: ٨٢] ، فكيف يكون
الأمن لمن يلبس إيمانه بشرك؟

نسأل الله العصمة من الزلل وأن ينقذ مما يوقذ.

ونسأله توفيق أهل الهدى وعصمة أهل اليقين فإنه لا بلاغ إلا به، ومن
يضل الله فما له من هاد، ومن يهده الله فلا مضل له، وصلّى الله وسلم

(١) لا يستقيم تفسير الظلم في الآية بالشرك، قال جار الله: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾ أي لم
يخلطوا إيمانهم بمعضية تفسقهم، وأبين - منع - تفسير الظلم بالكفر لفظ اللبس. اهـ.
ومعنى كلام جار الله: لا يتصور أن يصفهم الله أولاً بالإيمان ثم يقول: لم يخلطوا إيمانهم بشرك، فهذا
تناقض فلا يجتمع إيمان وشرك.

وبارك على صفوته من الخلق وعلى صفوة الصفوة الذين ضمهم بكسائه
واختصهم بدعائه وشرفهم بقوله: «اللهم هؤلاء أهل بيتي».

وخلاصة لما سبق أنشأت هذه الأبيات:

يا قلمي قل للصفى المهدي^(١) لا زال دوماً في السلوك مهدي
لتطبعن سائلي وتهدى عسى به الرب الكريم يهدي
كم من فتى تقننه رسالة من حادث يَجْأُ أو رساله
وتائه مُتَّبِعَ خَبَلَةَ لم يدر ما إجرامه خبى له
مراوغاً ولا رواغ الثعلب به من الدنيا كداء الثعلب
مبارزاً بجرمه رقيبه مجتهداً في كتمه قريبه
بالحج والعمرة قد توسلوا لكن إلى الرحمن لا توسلوا
قد اقتنوا في التلبية بمن مضى أذهبها التوحيد لهما أو مضى
إلا شريكاً - قد أضافوا - هولك في التلبية تملكه وما ملك
مقصودة موجودة في القلب خادشة إخلاص من يلبى
أليس هذا للهدى بحالق ومُرْدِيّاً لأهله من حالق^(٢)

(١) المقصود به الأخ العلامة أحمد علي محمد المهدي، أحد تلاميذ المؤلف.

(٢) حالق: جبل عال.

كم حذروا الدنيا وكم فيها رَووا
 موالياً جَهراً عدوا لله
 (فإنه منهم) وقد تلوها
 ولا تجد في آية المجادلة
 ليس من الله في آل عمران
 وفي النساء والمائدة والتوبة
 وصاحب الإصرار والتناسي
 وكيف يُشفى من يُدأوى بالدوى^(٣)
 وإن يرى الآيات أعرض ولوى
 كيف يواجه بقبيح مانوى
 ومؤثراً على الهدى سبب الهوى
 لا هم فاشهد أنت خير شاهد
 مصلياً في كل صبح ومسا
 ثم الذي^(٥) بنهجه قد اتسنى

وهم عكوف حولها وما رَووا
 تالله ما هُوَ عنهم بلاؤ
 ثم تلوها ثم ما تلوها^(١)
 لا دين للجادي^(٢) ولا من جادله
 تنبهوا قبل خراب العُمران
 وآخر الأنفال هل من توبه؟
 ما إن ترى لدائه من أس
 وكلما أسمعته النصيح كوى
 برأسه وإن تُدأينه لوى^(٤)
 من يعلم الغيب ومن شق النوى
 فيها على عمدٍ تردى وهوى
 نحن براءٌ من جحود الجاحد
 على النبي ومن غدا تحت الكيسا
 ومن معين هديه قد احتسنى

(١) ما تلوها: ما اتبعوها.

(٢) الجدا والجدوى: العطية، والجادي: طالب الجدوى (العطية).

(٣) الدوى: المرض.

(٤) لوى: مطل.

(٥) المقصود به الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام.

وإليك نموذجاً مما جرى بيني وبين أخي الدكتور عبد الوهاب جمعنا
الله في هدايته.

الأخ الدكتور / عبد الوهاب الديلمي تحية طيبة

لا شك أنكم تذكرون اجتماعنا وثالثنا أخونا إبراهيم في بيت
العستوت^(١)، وقولي لكم: إن سبب قطيعتي إياكم ظني موالاتكم
للموالين لليهود، فأجبتكم بالنفي، وما تولاهم أحد من الحزب إلا الشيخ
عبد الله، فنفيتم عن أنفسكم وعن سائر الحزب هذه التهمة الوخيمة
الموبقة، لعلم الجميع بصدق ولائهم لليهود ولاء مطلقاً، إذ أسفرت
الأحداث الأخيرة عن مظاهرتهم^(٢) ونصرتهم إياهم في كل مناسبة وكل
مشهد، وحق عليهم قول الحق: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ
لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾، وأصبحت موالاتهم موالة لأوليائهم، ثم
سألتكم عن اندماجكم مع النجديين في المذهب، فقلتم: لا، لهم مذهبهم
ولنا مذهبنا، وهاهنا في متعلق الطرف الأول أسئلة تسفر وجه الحقيقة،
هل حججتم العام الفاتت مع الشيخ عبد الرحمن العماد؟ وعلى حساب
من؟ وأين أقمت؟ وما هي المهمة التي نيّطت بكم من جهة من نفيتم
ولاءهم؟ ولن جائزة الأمير؟

(١) بيت العستوت في مدينة ذمار وهم أنساب المؤلف.

(٢) معاونتهم.

منذ لقيت الولد عبد الرقيب^(١) بمكة وهو الدليل على وجودكم في مكة ظللت أسأل، أعم المhtar أخي وفي وفده؟ قيل: لا، فما زلت في حيرة حتى من الله بذي الخبر المبين.

وفي متعلق الطرف الثاني لقيت أحد علماء صعدة، وبعد التعارف سألتني عن قرابتي بكم، فقلت: هو أخي، ثم قال: كم بينك وبينه في الأصول! ذكرت له قبل أن يقع وزيراً، فقال: الله في السماء، قلت: يا سبحان الله! جوزتم عليه الحلول والانتقال، وأين كان قبل خلق السماء؟ ثم سكت أخوكم.

وثانيهما وقوفكم ضد العلامة الحافظ المحدث حسن فرحان المالكي حتى أنكرتم شخصيته، أخي: تمم الله لنا ولكم بالحسنى، قد قرعنا باب الثمانين أو ولجناها، وقد قرب الرحيل ولست بحاجة إلى إقناعكم بحرمة ولائهم لأن إنكارهم أولاً، والتواري ثانياً، دليل على اشتراكنا في حكم واحد، وهي الحرمة القاطعة لجريرة محبطة تنافي العقيدة وتبیر صالح العمل، وحرمتها كما لا يخفاكم ليست في الآيات التي صرحت بها، وما أكثرها! أو سيقت من أجلها فقط، بل هي محرمة من آيات لمفهوم الدلالة كما في قوله سبحانه: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾، لأن كتمان تحريمها من العالم خيانة، فكيف إذا تولاهم بنفسه، ونزل على حسابهم، وأخذ أعطياتهم، وأيضاً في آيات كتم ما أنزل الله لأنهما مما أنزل الله تحريمها وفي غيرهما، ثم قلت: لعل هذه فتنة لكم وبلوى واختبار من الله سبحانه وتعالى، يختبر بها صلابتكم في دينه وأن الله سبحانه وتعالى

(١) عبد الرقيب عبد الله عباد.

ورسوله ﷺ أحب إليكم مما سواهما، أو العكس ولا سمح الله، وأنت على علم بحقارة الدنيا ومهانتها وأنها ملعونة . . إلخ، وأن خير الزاد التقوى، ولنا أسوة في سلف صالح رفضوا والله حلالها فكيف بحرامها! لا سيما إذا كان على عمل، فكيف إذا كان محظوراً، وإن كنا قد أمرنا بجمعها ورغب الله فيها فقد أصبتم الطريق، وأخطأ الزاهدون عنها، ولنتبرك بختمها بقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِّنْ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ مِّنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢]، فقد منع الحق سبحانه المهاجرين والأنصار رضوان الله عليهم من موالة من آمن ولم يهاجر وحرمها فكيف بولاء من قال في متوليتهم: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]! .

نسأل الله مخافته وحسن الختام وحسن الاستعداد ليوم الرحيل حتى نستحق التشييت الذي في قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ..﴾ الآية، ونعوذ به من الأمن من مكره، ومن قبح الزلل، وبه نستعين.

وقد اتضح أن ظني كان كظن إياس، وفراسي فراسة ابن عباس، والله در زهير بن أبي سلمى:

ومها تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

أخوكم الناصح لبراءة ذمته وخلو عهده أمام الله

أحمد لطف

عامله الله بأحمد لطف

٢ - التشبيه والرؤية

من الفوارق التي لا يمكن تجاوزها ولا التنازل عن شيء منها الرؤية يعني أن العبد يرى الكبير المتعال، فأنتم تقولون بإمكانها في الدار الآخرة بل بوقوعها، والعدلية وهم المعتزلة وآل بيت رسول الله يقولون باستحالتها في الآخرة كاستحالتها في الدنيا، فاحتجت الحشوية المشبهة بقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ورُدَّ بأن المعنى ليس كما توهمتم، واللازم مع وجود آية محكمة لا تُحتمل التأويل أن تحمل هذه الآية على المقترنة بها^(١)، لأنها قرنت بقوله سبحانه: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ، تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٥، ٢٤] فكما أن هذه متوقعة للنكال وسوء الجزاء فالأولى معناها منتظرة آلاء ربها، لأن هناك آية محكمة قال عنها المقبل - رحمه الله - في «الأبحاث المسددة» ما معناه: وأما ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فقد أعيت فيها الحيل اهـ.

فوجب رد ما لم تعي فيه الحيل إلى ما أعيت إعمالاً للنصين، والإعمال أولى ما أمكن، ويدعم دليل المنع قوله تعالى: ﴿كَيْسٌ كَمَثَلِهِ سَيِّئٌ﴾ [الشورى: ١١] وهي أيضاً محكمة، ثم لا يخفك أن قوله تعالى ﴿وَجُوهٌ

(١) ودلالة الاقتران من مفهومات اللغة العربية فمن كانت عربيته سليمة فلا يشك في فهم ذلك.

يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴿أسند سبحانه النظر إلى الوجوه - والوجه يعبر به عن الذات كاملة كما في قوله تعالى ﴿ويبقى وجه ربك﴾ وفعلت هذا لوجه فلان - فمعنى ﴿إلى ربها ناظرة﴾ أنهم منتظرون رحمة ربهم^(١) وأما ﴿لا تدركه الأبصار﴾ فتعلق النفي بالبصر الذي هو النور المنفصل عن العين فهي أي "لا تدركه الأبصار" أصرح وأوضح، ومَنْ جَوَّزَ عليه الرؤية فقد شبهه بخلقه، وجَوَّزَ عليه التحيز، قال صاحب بن عبّاد - رحمه الله -:

لو كان محسوساً بكف ناظر
 لكان ملموساً بكف زائر
 وكان ذا كُـلٍ وبعضٍ ظاهرٍ
 وكان ذا حَدٍّ من المقادير
 أو صح أن ينزل أو أن يصعدا
 لصح أن ينام أو أن يسهدا
 أو صح أن يجالس أو أن يقعدا
 لصح أن يولد أو أن يلدا
 إذ كل هذا في القياس واحدٌ

(١) من صريح استعمال القرآن النظر لغير الرؤية بالعين قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ مع أنه سبحانه يراهم ويرى كل ذرة من أجسامهم فالمعنى أنه سبحانه لا ينظر إليهم بالرحمة والمغفرة.

وأما قولهم: إنَّ أدرك معناها أحاط فلا تساعد عليه اللغة، لأن معنى أدرك بَلَغَ^(١) لا أحاط، وأما إحاطة البصر فلا تتهيأ ولا تمكن لا في الله ولا في غيره، لأن الإنسان لا يرى إلا ما واجهه. ثم لا يخفك أن في قوله تعالى (ولا يحيطون به علماً) دعماً بيناً لقوله تعالى (لا تدركه الأبصار) من حيث إن الرؤية البصرية طريق من طرق العلم كالسمع واللمس فإذا كان قد رآه مخلوق فقد أحاط به علماً، والعموم في هذا يقتضي استواء الملك وغيره في عدم إحاطته بالحق سبحانه، إذ لا نعلم من صفاته إلا ما علمنا، وأشار العلامة جار الله في قوله تعالى: ﴿ويؤمنون بربهم ويستغفرون للذين آمنوا﴾ إلى أن إيمان الملائكة نظري كإيمان الإنسان، وإلا لما مدحهم على إيمانهم، إلا أنه لم يتطرق هو ولا غيره لآية طه، وهي قوله تعالى: ﴿ولا يحيطون به علماً﴾، ومنه قوله تعالى حاكياً عن المهدد: ﴿أحطت بما لم تحط به﴾ فإن قلت: فيها مُتمسكٌ للقائلين بإثبات الرؤية حيث جعلوا الإدراك المنفي في قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ وهو الإحاطة^(٢)، قلت: لا حجة لهم لأن كتب اللغة صريحة بأن الإدراك البلوغ لا الإحاطة، فإن قلت: إذا نفي الإدراك وهو أخص من الإحاطة فقد

(١) يقال: أدرك الصبي أي بلغ.

(٢) تأويلهم نفي إدراك الأبصار لله تعالى بمعنى نفي إحاطتها به، وتأويل لا يقبله المنطق ولا الذوق السليم فنفي إحاطة الأبصار لا تصلح صفة تعظيم إلا لشيء بسيط ومحدود كجبل أو بحيرة أو نهر ولا يمكن من أي عاقل أن يصف قارة آسيا—مثلاً—بأنها لا تحيط بها الأبصار.

نفيت الإحاطة لأن نفي الأخص يستلزم نفي الأعم ، قلت : هذا فيما إذا اتحد مورداً ومتعلقاً لأنها تكون بالسمع والبصر واللمس ، فلا يكون نفي الإدراك نفيًا لها ، لا سيما وهو مضاف إلى الأبصار وفي قوله تعالى: ﴿ لا تدرکه الأبصار ﴾ نصٌ صريح على نفي الرؤية ، وفي نفي الإحاطة نفيٌ للإحاطة به سبحانه من أي جهة من سمع أو بصر أو غيرها ، فلا نعلم من صفات الحق سبحانه إلا ما ورد به السمع .

فائدة : فإن قلت : لا تعارض بين مدّعاهم وبين قوله تعالى: ﴿ لا تدرکه الأبصار ﴾ لأن الآية تنفي رؤية جميع الأبصار ، لأن النفي داخل على جمع وهو (الأبصار) وهم إنما يدّعون رؤية البعض " بعض الأبصار " لا الكل .

قلت : المقرر عند أرباب التحقيق من علماء العربية والأصول والبيان أن (أل) المعرفة إذا دخلت على الجمع سلبتة الجمعية وعاد النفي أو الإثبات إلى كل فرد من أفراد ذلك الجمع ، فمعنى (لا يجب الظالمين) لا يجب أي ظالم ، ومعنى (لا يجب الخائنين) لا يجب أي خائن - هذا في النفي - و (يجب المحسنين) في الإثبات .

فهي أي (لا النافية) إذا دخلت على جمع معرّف فهي لنفي الجنس .

فإن قلت : نفي الجنس عندهم إنما هو النكرة في سياق النفي أو في سياق الشرط وها هنا في (لا تدرکه الأبصار) مدخولها فَعَل لا اسم نكرة .

قلت : قد قرر علماء التحقيق أن المنفي في نحو (لايستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة) المصدر المتصيّد من الفعل ، والمعنى (لا استواء بين ما ذُكِرَ) ، وكذا (لا إدراك لأي بصر) فافهم أرشدك الله لفهم الحق واتباعه، وجنبك الشبهة وعصمك من الهوى .

ثم إنه لا حاجة إلى الاحتجاج بأن "الن" تفيد التأييد وتشن من أجله الغارات .

فلنا قاعدة عربية لا يمكن التفصي عنها، معمول بها أصولاً ولغة كما أفاده إمام الأئمة المحقق رضي الدين^(١) الاسترأبادي - رحمه الله -: أنك إذا قيدت نفي الشيء بزمان كأن تقول: (زيد لا يأكل يوم الخميس) وجب أن يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات فإذا قلت مثلاً: (خالد يأكل يوم الجمعة) فيكفي أن يأكل حتى في ساعة منه، لأن المعتبر صدق الوقوع في الإثبات، وفي النفي استغراق الزمن، وذلك أن العرب أرادوا أن يكون النفي والإثبات في طرفي نقيضٍ فاكتفي في الإثبات بوقوعه مطلقاً ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراق، وصار (فَعَلَ) و(ما فَعَلَ) كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اهـ.

(١) الرضي: هو إمام الأئمة وفاضل الأمة رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، نحوي صرفي متكلم منطقي، من آثاره ((شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف)) و((شرح الكافية لابن الحاجب في النحو)) وغيرهما.

ولسعد الدين التفتازاني^(١) بحث في حاشيته على شرح عضد الدين^(٢) لمختصر المنتهى لابن الحاجب، في أن نفي الفعل يقوم مقام نفي الجنس، أورده في بحث: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠] قرر فيه: أن نفي الفعل كنفي الاستغراق اهـ.

وقولهم: (إن الرؤية في الآخرة لا في الدنيا).

أقول: سيكون غير مختص بالحق ولا مزية في اتصافه بشيء قد شاركه فيها بعض خلقه، فالملائكة لا يُدرَكون في الدنيا ويُدركون في الآخرة ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢].

والذي يقتضيه المقام من قصد تنزيه الذات الإلهية المقدسة عن إدراك الأبصار والتمدح بها كصفة خاصة ذاتية أن يكون النفي منصباً على القدرة على معنى: لا قدرة للأبصار على إدراكه كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٧] ﴿لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣] ونحوهما

(١) التفتازاني: نسبة إلى تفتازان من أعمال خراسان إليها نسب المحقق سعد الدين، وولد سنة ٧١٢هـ وتوفي سنة ٧٩١هـ أخذ عن قطب الدين الرازي وعن عضد الدين، له: المطول، شرح التصريف للغزي، تهذيب المنطق وغيرها.

(٢) عضد الدين: هو الشيخ العلامة مالك أزمه الأدب، سالك محجة العرب، خلاصة العلماء والسلاطين، عضد الملة والدين، عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد الشافعي الإيجي كان إماماً في علوم متعددة ذا تصانيف كثيرة منها: شرح مختصر المنتهى والفوائد الغيائية في علم البيان وغيرهما.

أي: لا قادر على كشفه إلا هو، ولا قدرة لهم على استنقاذه، كما يُوجّه النفي أحياناً إلى الإرادة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] أي لا يريد، لقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١] ومن نفي أحدهما^(١) ينسحب النفي على الفعل على أكمل وجه، وقد يقصد الفعل بالنفي كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُكَّفِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥] و(مثلك لا يبخل) و(غيرك لا يجود) فاحفظ هذا يفدك في أكثر من مقام.

فإن قلت: كيف تصنع بقوله ﷺ؟: إنكم سترون ربكم؟ قلت: الرؤية تطلق حقيقةً على رؤية القلب كما تطلق على رؤية البصر، والمرجع في هذا كتب اللغة ويؤيدها قوله تعالى: ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [النجم: ١١] فالمراد بالرؤية هنا العلم اليقيني الذي لا يحتمل متعلّقه التقيض فافهم .

ولا يخفأك أن في الآية المباركة ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ما يسمى عند علماء البديع «تشابه الأطراف» وهو قسم من مراعاة النظر، وهو أن يكون في آخر الكلام ما يتعلق بأوله:

إما مرتباً كما في الآية لأن، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ تعلق باللطيف على معنى: كيف تدركه الأبصار وهو غير مندرج في قوتها؛ لأنه لطيف؟

(١) أي القدرة والإرادة.

والخبير تعلق بـ﴿يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ والمعنى: كيف لا يدركها وهو العليم
ببواطن الأمور وظواهرها؟

أو غير مرتب كقوله:

كيف أسلو وأنت حقف وغصنٌ وغزال لحظاً وقداً وردفاً^(١)

وإذا كان مدلول الرؤية يأتي لهذه المعاني تواطئاً أو اشتراكاً فمدلول إدراك البصر أخص منه، لكونه جزءاً مندرجاً في مدلول الرؤية، وحين حملنا الرؤية على الرؤية القلبية فقد حملناها على محمل لغوي، لما سبق، فإبقاء نفي الإدراك على عمومه لا يمس أحاديث الرؤية بشيء لانفكاك الجهة، ولأن نفي الخاص لا يلزم منه نفي العام، فقد أعملنا دليلين، والإعمال أولى ما أمكن.

(١) فاللحظ للغزال، والقصد للغصن، والردف للحقف.

تكملة

عند اطلاع القاضي العلامة/ علي بن محمد الشرفي حفظه الله على ما جرى به قلم الحقيير إلى الله في متعلق الرؤية -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- وافانا بفائدة فيما نحن بصدده، وقد أوجب علينا رَقَمَهَا ما خُتِمَتْ به من كلمة مولى كل مؤمن ومؤمنة بعد رسول الله وصيِّه وباب مدينة علمه عليه السلام ولفظها:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا البحث أنقله لفضيلة المولى العلامة الحجة إلى واضح المحجة السيد/ أحمد بن لطف بن زيد بن علي الديلمي حفظه الله وأعاد علينا من بركاته تأييداً لبحثه العظيم الذي أسماه «تحفة الأبرار في تحرير لا تدرکه الأبصار» وقد استوفى بحثه كل ما أنقله وإنما ليطمئن قلب المطلع، قال الإمام العلامة المجتهد المطلق الذي لم يتقيد بمذهب صالح بن مهدي المقبل رحمة الله في «الإتحاف لطلبة الكشاف» ما لفظه: قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] السياق دال على أن ذلك شأنه كما في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١] وما بعده، ويؤيده ﴿اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ويشهد له ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بِصَافِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٤] وإذا كان شأنه فلا يختص بحال دون حال ووقت دون وقت، ولذا كانت حجتنا في الرؤية قوية، أما الحديث الذي استدل به المثبتون فمحتمل من حيث السند، لأنه ليس بمتواتر، وأيضاً دلالاته لفظية تعرض لها عوارض دلالات الألفاظ من المجاز وغيره بخلاف دلالة السياق^(١) فالحيلة فيها قليلة، ثم رفعهم لعلم هذه وجعلها فارقة بين المحق والمبطل شبيه بصنيعهم في مسألة القرآن وكلاهما تكلف والواجب الوقوف عند الدليل ثم خدمتها بالتكلف ما رأينا صنيعهم إلا

(١) في قوله تعالى: (لا تدرکه الأبصار).

كذلك في هذا وفي عدة مواضع وإلى الله المرجع اه كلام المقبلي .

وأضاف العلامة الشرفي -عافاه الله- ما لفظه: ويضاف إلى ذلك ما في «نهج البلاغة» لما سئل أمير المؤمنين كرم الله وجهه بقول السائل: هل رأيت ربك يا أمير المؤمنين؟ فقال له: أفأعبد ما لا أرى؟ فقيل: كيف تراه؟ فقال: لا تراه العيون بمشاهدة العيان، ولكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان، قريباً من الأشياء غير ملابس، بعيداً منها غير مباين، لطيف لا يوصف بالخفاء، كبير لا يوصف بالجفاء، تعنوا الوجوه لعظمته، وتجب^(١) القلوب من مخافته.

ثم قال العلامة الشرفي: هذا بمعناه أو لفظه، وعلى هذا الكلام تنزل معرفة الرؤية في الآخرة اه.

٣- التجسيم والحلول

قال الإمام عبد الله بن حمزة عليه السلام الذي أوردتم بعض كلامه للاحتجاج على الرافضة في الجزء الأول من «الشافي» آخر ص ٣٤، ٣٥ بعد المائة: وأما الحشوية النابتة هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بأنهم أصحاب الحديث وأنهم أهل السنة والجماعة، فهم بمعزل عن ذلك وليس لهم

(١) وجب القلب وجباً ووجيباً ووجباناً: خَفَقَ. تمت قاموس.

مذهب معروف، ولا كتاب تعرف منه مذاهبيهم إلا أنهم مجمعون على الجبر والتشبيه، ويدعون أن أكثر السلف منهم وهم برآء من ذلك، وينكرون الخوض في الكلام والجدل، ويعولون على التقليد وظواهر الروايات، ويقولون: إن الله تعالى على العرش، ويجوزون عليه النزول والصعود، ويقولون: ما بين الدفتين كلامه تعالى وهو قديم، ويثبتون الأعضاء لله سبحانه، ويروون: له يدان كلتاهما يمين، إلى قولهم: إنه خلق نفسه من عرق الخيل.. الخ إلى جلوسه على الكرسي وفضل أربع بنان أقعد عليها محمداً أه.

وهذا كما ترى مطابق لما رواه الأخ الكريم العلامة المحدث حسن فرحان المالكي الحنبلي عن كتب أهل مذهبه في كتابه المسمى: (قراءة في كتب العقائد)، والعدلية يرون هذا كفراً، فهل من سبيل إلى التقارب؟

٤- الإيمان

من الفوارق المهمة بين العدلية والحشوية أهل الحديث الإيمان، وهو فارق مهم جداً، فحقيقته عند العدلية وأهل البيت: تصديق بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان، فإن عدم تصديق الجنان فمناقق، أو عدم قول باللسان فكافر، أو عدم عمل الأركان ففاسق، وقالت الحشوية: الإيمان لغة وشرعاً هو: التصديق وهو عمل القلب لا غير، لإضافته إليه سلباً

وإيجاباً في قوله سبحانه: ﴿لَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] ولقول رسول الله في حديث جبريل: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإسلام أن تشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة».... الحديث.

قالت العدلية: إضافته إلى القلب لا يقتضي اختصاصه به لغة ولا شرعاً فإنه يقال: (قلب متكبر) و(رجل متكبر) و(رجل مؤمن) و(قلب مؤمن) وقد وصف سبحانه الرجال والنساء بالإيمان في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾ [الفتح: ٢٥] وقوله ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله... والإسلام أن تشهد .. الحديثين .

فالتقسيم جاء لاقتضاء السؤال ذلك، وليس معناه أن ما جاء بعد الإسلام ليس بإيمان، أو أن ما جاء بعد الإيمان ليس بإسلام، بل كل منهما يسمى إيماناً وإسلاماً، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»؟ مع أن المذكورتين من عمل الجارحة، فالإيمان والإسلام ينظمهما اسم واحد هو الدين بالإنجاء، وقد جمعهما لفظ الإسلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩] يعني عمل القلب والجوارح، ولقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] فهذا كما في الآيتين شيء واحد لا سبيل إلى التجزئة، فعمل الجارحة يسمى

إيماناً، وترك ما علم من الدين ضرورة يسمى كفوفاً، ولهذا ختم الله آية الحج بقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ أي: من ترك الحج قادراً عليه، وسمى الصلاة إيماناً في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] ولو كان^(١) كما قالت الحشوية: إنه عمل القلب فقط وهو مطلوب الحق سبحانه من عباده لكان مقبولاً وإن تركت فرائضه أو ارتكبت كل كبيرة، والظاهر أن الحشوية تقول هذا، إلا أنه يدفع في نحر قولهم ويكفح مذهبهم قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] ألا ترى أنه نفى عنهم الإيمان نفياً مقروناً بالقسم إن لم يحكموه ويسلموا لحكمه تسليماً وإن كانوا مصدقين؟ فقد نزل تصديقهم منزلة العدم لعدم الاعتداد به، ومثله ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا آلَ الْأَوْلِيَاءِ﴾ [المائدة: ٨١] نزل إيمانهم منزلة العدم، لمواتهم لأعداء الله، لأن صدق الإيمان لا يجامع موالاته أعداء الله، فكأنه لا وجود له، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]؟ ومن هنا تعلم أن دعواهم (نفع الإيمان ولو لم يعمل صالحاً ولو انتهك الكبائر) قول غير مرضي يدفعه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] لأن الإيمان والإسلام كل لا يتجزأ، فإذا اقتصر

(١) الإيمان.

على عمل القلب فقط وصدّ عن كل واجب ومال إلى القبائح فقد ابتغى غير الإسلام، فالإيمان يُطلق -كما قدّمتُ لك- ويراد به عملُ الجارحة كما في حديث «الإيمان بضع وسبعون» ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] والإسلام أيضاً يطلق ويراد به عمل القلب ألا ترى إلى قوله تعالى لخليله إبراهيم عليه السلام: ﴿أَسْلِمَ﴾ أترى أنه أمره بالإسلام في تعريفكم، أو أنه أمره بتمام التفويض لخالقه والتسليم لمولاه وهو من عمل القلب؟

ولله در القائل:

فوحقّه لأسلّم لأمره

في كل نازلة وضيق خناق

موسى وإبراهيم لما سلّما

سَلِمَا من الإغراق والإحراق

ثم إنه سيلزم من قولكم: «إن الإيمان مجرد التصديق» أن يكون علماء أهل الكتاب الذين عرفوا من كتابهم أن محمداً هو المنعوت في كتبهم، وعلموا صدقه أن يكونوا مؤمنين، لأن المعرفة القلبية حاصلة لهم بنص القرآن كقوله سبحانه: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٠] على أن الحق تبارك وتعالى كفرهم وسجل تكفيرهم في كتابه وهم بمقتضى

تحقيقكم مؤمنون، فهل يصح أن يكون خلاف بين مؤمن وبين الله؟ ولهذا رجح الإمام الغزالي - رحمه الله - عن هذه الحقيقة، وقال: لا بد من شيء يندرج في حقيقة الإيمان ليحصل الفرق بينه وبين العلم. اهـ من حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي ج ١ ص ٥٣، فإياك أيها التابع لآل بيت النبوة أن تعدل عن سننهم، وهل سُموا سفينة النجاة إلا لأنهم أخذوا حقائق الإيمان والصفات الإلهية الذاتية والفعلية عن باب مدينة العلم عليه السلام عن أمين الله على وحيه عليه السلام عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل، وفقك الله إلى سبيل الرشاد، وأعانك على خير الزاد.

٥- القرآن

ومن الفوارق بيننا وبين الحشوية القرآنُ أمحَدَث هو أم قديم؟ إعلم أعاذك الله من قول الغالين، وعلو القالين، ورزقك إيمان الخائفين، ومحافة المؤمنين، وإخلاص المنيين، وإنابة المخلصين، وتنزيه العارفين، ومعرفة المنزهين، آخذي مذهبهم عن باب مدينة العلم أخي رسول الله عن رسول الله عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل أن هذه المسألة من الفوارق بين العدلية والحشوية، فالعدلية المعتزلة وآل بيت رسول الله يقولون بحدوثه، وأهل الحديث يقولون بقدمه، لأنه عندهم الكلام النفسي القديم القائم بالذات الإلهية وعند العدلية هو هذا الكتاب المنزل على محمد عليه السلام

للإعجاز وهو مُحَدَّث ليس بقديم.

وإذا كان الأصل في الأشياء (إلا الله) هو سبقَ العدم فيا ليت شعري ما هو دليل القدم؟ أما دليل العدلية على كون المنزل هو القرآن فآيات محكمات عاريات عن إجمال أو اشتباه منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [النمل: ٧٦] ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ﴾ [النمل: ١] ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١] ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الروم: ٥٨] ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨] إلى غير ذلك من الأدلة، أما دليل العدلية على الحدوث فمن العقل والنقل، أما من العقل فكونه صار كتاباً مؤلفاً من كلمات ومن لغة محدثة وهي اللغة العربية وهي محدثة من بعد نبي الله إبراهيم عليه السلام، أجزاها الله سبحانه على لسان الذبيح إسماعيل عليه السلام وإذا كان من لغة محدثة فما تألف منها فهو مُحَدَّث بلا إشكال وهو ^(١) أنهض دليل على حدوث العالم وهل قام الدليل على حدوثه ^(٢) إلا بالتأليف؟ وأما أدلة العدلية على حدوثه ^(٣) من النقل فقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] وقوله:

(١) أي التأليف.

(٢) أي العالم.

(٣) أي القرآن.

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٌ﴾ [الشعراء: ٥٥] ثم إنه تناول قضايا محدثة، وأموراً مخترعة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] فهل قد سمع قولها في القدم؟ إذاً فصوتها وكلماتها وقصبتها وذاتها محكوم لهن بالقدم، وكذا قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

فيا عجباً من تناهي الغفلة والإفراط في العمى وإيثار الجهل على الهدى!

مناقشة في لفظه محدث وحديث ومقابلهما القديم

مما لا شك فيه أن الاسم بحسب وضعه إما علم وهو: الدال على معين، أو صفة وهي: الدالة على ذات وصفة قائمة بالذات، فالأولى نحو الله والثانية نحو خالق ومتكلم ومريد، وبين أيدينا الآن كلمات: حديث ومحدث وقديم، الأولى صفة مشبهة بحسب الوضع ولقابلتها لقديم والثانية اسم مفعول من أُحْدِثَ فهو مُحَدَّثٌ، وقديم كالأولى صفة مشبهة.

وأنت ترى أن الحق سبحانه قد وصف كتابه بأنه محدث في الآيتين سالفتي الذكر كما وصفه بأنه حديث في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الكهف:٦] فالحديث صفة لمحذوف أي بهذا القرآن الحديث، كما في قوله: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء:٢] ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٌ﴾ [الشعراء:٥] فهاهنا حُذِفَ الموصوفُ وأُقيمت الصفةُ مقامه وهو جائز وكثير في كتاب الله وغيره قال ابن مالك في ألفيته:

وما من المنعوت والنعته عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

والشيء لا بد له من اسم يتميز به وتجري صفاته عليه، فالقرآن هو الاسم، وصفاته: منزل، مبارك، محدث، مصدق، محكم، متشابه، ونحوهن، والصفة -أعني النحوية- تدل على ذات وصفة نحو (محدث ومحكم) وهي الذات والحديث أو الذات والإحكام، ولما كانت كلمة حديث تقابل كلمة قديم مقابلةً ظاهرة امتنع شرعاً وعقلاً وصفُ القديم سبحانه بها منعاً باتاً، لأن المتبادر للسامع عند إطلاقها هو قربُ الوجود، والتبادر من علامات الحقيقة، فالقول بقدم القرآن قولٌ عارٍ عن الصحة وخلافٌ بين العبد وربّه فالله سبحانه يقول: محدث، والجاهل يقول: قديم، وعلى هذا يلزم أن التوراة والإنجيل والزبور كلها قديمة قائمة بالذات الإلهية فيكون سبحانه محلاً للأصوات والكلمات، تعالى الله عن ذلك.

ثم لا يخفك أن أهل هذا القول حينها حكموا بقدم القرآن سلبوا الحق تبارك صفةً إيجاده وإحداثه وإنشائه، لأن الإحداث والحديث والمحدث تُقابل القدم، وتتنافى معه تنافى الوجود مع العدم، ولم يُثبتوا له تعالى إلا صفة الإنزال فقط، ولعمري إنها لزلّة شيطانية وعثرة لا تُقال، فإياك وهذه الزلة فإنها بدعة شيخهم أبي الحسن الأشعري، والله در أمير الشعراء أحمد شوقي حيث يقول:

وإذا المعلم ساء لحظ بصيرةٍ جاءت على يده البصائرُ حُولا

أجل يا أمير الشعراء، قد جاءت حولاً^(١) ومحيلة^(٢) وحائلة^(٣).

وإذا ضلت العقول على علم فماذا تفيد النصحاء

فلم يكن هناك من ضرورة تدعو إلى مثل هذه الفلسفة الخرقاء، ثم هل من سبيل لمعرفة الحق والتمسك به؟ كيف وقد أصدوا الباب دون آل بيت رسول الله دعاة الحق، وأصبح كلُّ يدعي اختصاصه بالحق ورسوخ قدمه فيه.

وعلى من تراه يحكم قاضٍ إن غدا القوم كلهم مُدّعينا
ولو أن النجوم أضحت شموساً لأضرت وأعمت المبصرينا

تنبيه: ولا يخفك أن القول بقدم القرآن سيؤدي إلى بطلان التحدي، لعدم دخوله تحت قدرة أحد، لأنه عندهم قديم، ولا تحدي بقديم لا تأثير لأي قدرة في إيجاده وإحداثه، وكأنه غرهم عدم اقتران القرآن بآية تدل على إنشائه وإيجاده وإحداثه، والاكْتفاءُ بالإِنْزال والإيتاء والإيحاء، وكان لزاماً عليهم أن يلفتوا أنظارهم إلى الكرسي وهم مؤمنون بوجوده ولم يقرنوا إلا بقوله سبحانه: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فهل هو قديم؟ والعرش لم يقرن بأي إيجاد وإحداث

(١) الحَوْل: ظهور البياض في مؤخر العين، ويكون السواد من قِبل الماق، تمت قاموس.

(٢) المُحَال من الكلام: ما عُذِل به عن وجهه. تمت قاموس.

(٣) ناقة حائل: حُجِل عليها فلم تُلْقح. تمت قاموس.

وإنما ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣] ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] ﴿وَيَجْمَلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحاقة: ١٧] ونحوها، فهل هو قديم كما تقولون في القرآن؟ والحديد أيضاً ليس هناك آية تدل على إحداثه بخصوصه وإنما اكتفى بقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥] فهل هو قديم قدم القرآن؟ مع أن جميع ذلك مندرج تحت قوله سبحانه وتعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] لأن القول بقديم غير الحق تبارك وتعالى مستحيل، لحديث "كان الله ولا شيء".

فائدة

قال أهل الحديث للعدلية: لا يحق لكم أن تصفوا الحق تبارك وتعالى بالمتكلم، لأن إطلاق اسم الفاعل حقيقة إنما هو على من قام به الفعل. ورُدَّ عليهم بأنه كإطلاق (ضارب) على فاعل الضرب على أن الضرب قام بالمشروب، وكذلك (خالق) و(رازق) والخلق قام بالمفعول. اهـ

ثم وجدتُ في [بحث الفاعل] في (شرح الكافية) لرضي الدين الاسترأبادي رحمه الله في ج ١ ص ٦٢ في بحث أن الفعل يطلب المفعول كطلبه للفاعل وأنه يتعلق بهما ولفظه: فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعلٌ عند النحاة وإن لم يكن الفعل قائماً به على الحقيقة

كالأمور النسبية نحو (قرب زيد) و(بعُد زيد)^(١) وكذا الأفعال المتعدية نحو (ضرب) و(قتل) لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم الفعل بأحدهما دون الآخر لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر اهـ.

وقد حصل الاتفاق في عصرنا الحديث على نسبة القول المسموع من الشريط إلى صاحبه فيقولون: هذا فلان يخطب أو يقرأ أو يُلقى درسه، وعلى اشتقاق اسم الفاعل فيقولون: هذا المقرأ أو الواعظ فلان وهو صوته وترجيعة وأداؤه المعروف الذي لا ينكر ولا يحوم حوله شك، فنسبة التكلم إليه أو اشتقاق اسم الفاعل له حقيقة بلا مرأء.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر كلمة لصاحب (المفتاح) أبي يعقوب يوسف السكاكي في مساق حديثه عن سفه العقلية الجاهلية إذ قال: وأي ضلالٍ أبعد من ضلال عقول اعتقدت الإلهية في الحجر واستعظمت النبوة في البشر. اهـ.

والقوم كما ترى أثبتوا الحدوث للقديم^(٢)، الذي لا يجوز عليه العدم، لأنه أزلي أبدي، ومنعوا من القول بحدوث القرآن، فهل كان القرآن ولا شيء، أو كان الله ولا شيء؟، وأليسوا بقولهم هذا قد حكموا على القديم سبحانه وعلى القرآن بالحدوث؟

(١) فقد أسند الفعل إلى زيد والقرب والبعد متعلق بالمسافة.

(٢) حيث حكوا أنه سبحانه خلق نفسه من عرق الخيل.

ثم هل يعقل وجود إرادة بلا مرید، وقدرة بلا قادر؟ ﴿سبحان الله عما يصفون﴾ وتعالى عما يقولون ﴿أَلَمْ يُوَخِّدْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

فحذار حذار أيها المؤمن الحريص على نفسه أن تقع في هذا الشرك فتزل بك القدم، وتندم حيث لا ينفع الندم، يوم لا ينفع الاعتذار، ولا تقال العثار.

تنبيه: أليس موسى عليه السلام مكلماً حال الخطاب؟ ولا بد حينئذٍ من مكلّم له وهو الله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] مؤكداً بالمفعول المطلق، ولأن الحدث في أي فعل متعدداً احتياجه إلى المفعول كاحتياجه إلى الفاعل؛ لأنه لا يصير الفاعل في المتعدي فاعلاً إلا بعد إيقاعه على المفعول، والنسبة القائمة هي التكلم المأخوذ من (كلم الله) ولا شك أن التكلم مسبق بزمن لا تكلم فيه.

إذاً فزمن التكلم محدث وما حدث في المحدث محدث بلا نزاع، والقرآن بنص وإجماع المسلمين قبل حدوث فتنة ابن أبي دؤاد (من المعتزلة) وأحمد بن حنبل (من أهل الحديث) هو هذا، وهو كلام الله الذي يتعين الإيمان به، ويكفر جاحده، وليس هو النفسى الذي لا برهان عليه، لعدم البرهان، ولأن اللغة لا تساعد على التسمية وعلى اشتقاق اسم

الفاعل للساكت، وإلا كان مكابرة، ثم كيف بالأوامر والنواهي المتعلقة بأفعال مخصوصة محكي وقوعها وسبقها على زمن التكلم؟ وبم تعلقت؟ هل بمعدوم؟ فكيف صح خطابه؟ أو بموجود؟ تعدد القدم.

نعم نحن لا نريد للقرآن صفة مخلوق لما يلوح فيه من شائبة الاختلاق، وإنما نقول: هو موجود، لأن [موجود] يطلق على القديم والحادث، ثم نقول: أنشأه المتفرد بالقدم، الموسوم ما سواه بالعدم، الذي كان ولا شيء، وكون كل شيء ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧].

خلاصة

ثم إن جميع الأشياء وكل الموجودات لا يخرج شيء منها عن أحد أمرين هو: إما خالق أو مخلوق، ليس هناك شيء لا خالق ولا مخلوق، ونحن نقول: لا خالق إلا الله تعالى وهو خالق كل شيء بمعنى محدثه وموجده، والقرآن شيء بلا إشكال، فالخالقية والقدم الغير مسبوق بحدوث مخصوص بالحق سبحانه وتعالى الذي كان ولا شيء وكوّن كل شيء، وهو الأول وحده بلا بداية، غير مشارك في أوليته، فسبحان من تفرد بصفات الكمال.

ثم ذكر المؤلف في ص ٣٢ خصائص آل بيت رسول الله إلا أنه لم يذكر لهم إلا ثلاثاً لا غير كما ترى، ليست من كبار خصائصهم وقد جمع الخصائص، والمناقب لآل رسول الله ما استغرقت ورقتين، وقد ألف في هذا العلماء كتباً مستقلة، ولعمري لو لم يذكر ما ذكر لكان أحجى، لأنه بذكر هذه فقط أسفّ بمكانتهم وأوهى من جانبهم وأغمط من حقهم كما يقال:

هذا السيف أمضى من العصا

وهو فيما أرى غيرٌ ملوم، لأنه يريد أن يذب عن نفسه تهمة التشيع، ولم يبق ما يلفت النظر إلا تزكيته لنفسه بأنه من أهل السنة وقد سبق نقاشها .

ثم قال المقدم في ص ٣٧: « وإنني أمقت أشد المقت أسلوب التقية» اهـ.

أقول: مقتك الشيء أو محبتك إياه لا تزن عند الله ولا العارفين جناح بعوضة، لأنه ثبت بما قدمناه دليل وقوع التقية من عمار بن ياسر قتيل الفئة الباغية، وقدمنا أنه أقره الله ورسوله على ذلك، فقد وقعت ممن هو خيرٌ كله ومُلاً إيماناً من قدمه إلى شحمة أذنه.

ثم قال المؤلف في ص ٤٧: «كيف ينظر علماء الجرح والتعديل عندهم إلى الزيدية» اهـ.

ذكر تحت هذا العنوان ما جَرَحَتْ به أعيانُ الشيعة من رجال الجرح والتعديل علماءَ الزيدية.

أقول: نريد أن نسأل المؤلف: هل سَلَمَت أعيانُ الزيدية وعلماءُها وفضلاءها من جرحكم؟ فلكم الحق في نقد من تسمونهم الرافضة والتشريب عليهم والتحريض ضدهم، وإن كان قد مسَّ علماءَ الزيدية من الناصبة أضعافٌ ما نالهم من الرافضة فلا وجه لنقدهم، ومع هذا ولبيان الحال سأورد بعض أسماء علماءنا -رحمهم الله- وما جَرَحُوا به عند سنة

المؤلف ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وليعلم المطلع أن الزيدي ليس من الرافضة ولا من الناصبة فلا هو راض عن أحدهما ولا أحدهما راض عنه، لأن الرافضي لا يرضى عن الزيدي إلا وقد صار الزيدي رافضاً، والناصب لا يرضى عن الزيدي إلا وقد أمسى ناصباً.

هذا وقد أورد المؤلف أسماء لعلماء زيدية جرحتهم الرافضة وهم من ص ٤٨ - ٥٤ « أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة زيدي، حفص بن سالم، سعيد بن منصور زيدي، سعيد بن معتوق زيدي، هارون بن سعد العجلي زيدي، عبادة بن زيادة الأسدي زيدي كوفي ثقة، يحيى بن سالم الفراء كوفي زيدي ثقة .. إلخ » اهـ.

أقول: نعم هكذا قادتهم الجرأة على الله وعدم احترام علماء الإسلام إلى الطعن في أعلامها، ولعل الجراح في الحقيقة هو المجروح إلا أنه لا يصح منكم ولا ينبغي التشريب على الرافضة بهذا إلا إذا كانت ساحتكم من مثله بريئة، وأعراض الزيدية من قدحكم الباطل سليمة، أما وأنتم في هذا مع الرافضة على خط واحد فلا يليق بعقل أن يلوم خصمه وهو في نفسه مُلِّيم وآتٍ نفس الذي عاب على غيره، وسأكتفي بنقل نماذج من قدحكم في أعلامنا إما من «الروض النضير» للعلامة الحسين بن أحمد السياغي - رحمه الله - أو من «الفلك الدوار» للعلامة صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير - رحمه الله -.

«من الروض النضير»

١- أبو الحسين نصر بن مزاحم المنقري العطار الكوفي صاحب "أخبار صفين" قال في الطبقات: روى مجموعي الإمام زيد الحديشي والفقهي عن إبراهيم بن الزبرقان عن أبي خالد، وروى عن أبي خالد أيضاً بغير واسطة، وروى عن قيس بن الربيع وإسرائيل وأبي غالب وشريك وأبي الجارود زياد ابن المنذر والحكم بن عبيد الله وأيوب بن سليمان الفزاري والحكم بن مسكين وغيرهم إلى أن قال: قال ابن أبي الحديد: نصر من رجال الحديث وعده غيره من رجال الشيعة، قالوا: غلب عليه التشيع، قال الإمام أبو الفرج الأصبهاني في "المقاتل": كان نصر ثبثاً في الحديث والنقل جمع أخبار محمد بن محمد بن زيد وكان أحد شيعة الإمام محمد بن إبراهيم أخي القاسم بن إبراهيم، وولاه محمد بن محمد بن زيد السوق، وأخرج له من أئمتنا الهادي إلى الحق في (الأحكام) في الطلاق ومحمد بن منصور والسيدان الأخوان المؤيد بالله وأبو طالب وذكره الذهبي في «الميزان» (ونال منه كعاداته) فقال: رافضي جلد تركوه، وقال العقيلي: شيعي في حديثه اضطراب كثير،

قال أبو حاتم: واهي الحديث متروك، وقال الدارقطني: ضعيف اهـ.

قال شارح «الروض»: دعوى العقيلي بأن في حديثه اضطراباً يحتاج إلى برهان فكثيراً ما يقع الغلط في الحكم على حديث باضطرابه والأمر بخلافه، وأما التشيع فغير قادح بل هو من مكملات الإيمان، وأفضل ما يتحلى به الإنسان، ما لم يكن في رتبة الغلو والسب ولم ينقل عنه شيء من ذلك، وبعض الجرح تعديل، وأما نسبته إلى الكذب فمن الجرح المطلق وقد مر الكلام عليه وقد أسقطوا عن درجة الاعتداد به بهذا الوصف من فضلاء الأمة جمّاً غفيراً وعدداً كثيراً، والله المستعان، ومن نظر كلام الذهبي في "ميزانه" بعين الإنصاف تبين له فيه الخسران، وقد أبدع السيد العلامة عبد الله بن علي الوزير فيما قرأته بخطه لَمَّا وقف على ترجمة نصر بن مزاحم في الميزان فقال وأنصف:

في كفة الميزان مَـيْلٌ واضِح

عن مثل ما في سورة الرحمن

فاجزم بخفض النصب وارفع رتبة

للدين وأكسر شوكة الميزان

اه ترجمته من مقدمة «الروض النضير».

٢- أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي القرشي مولى بني هاشم عَلم من أعلام رجال الزيدية، وكان منقطعاً إلى ولي الله الإمام زيد وراويته، روى عنه المسند الحديثي والمسند الفقهي، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: متروك الحديث ليس بشيء، وقال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة يكذب فيها، وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: كذاب غير ثقة ولا مأمون، قال إسحاق بن راهويه وأبو زرعة: كان يضع الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث لا يشتغل به.. إلخ اه من الروض النضير.

انظر ص ٧٤ من «الروض النضير» الجزء الأول لترى كيف أجمعوا على جرح من أجمع آل بيت رسول الله على تزكيتته وتعديله وقبول روايته ولا يسعني أن أورد ما أورده شارح «الروض» من ثبتت تزكيتته من أهل البيت لأبي خالد الواسطي -رحمه الله- بصريح القول أو بقبول روايته -رحمه الله- وماذب به عامة متأخريهم وشارح «الروض» -رحمه الله- منهم وإنما أردت أن أبين أن عَلماً من أعلامنا كهذا الذي حفظ الله به مسندي ولي الله ﷺ لم يسلم من ألسنة العاملة الناصبة وباختصار أقول: إن الجارح إما رافضي أو ناصبي وجرح مثلها للزيدي الملتزم لا يُقبل، فقد جرحوا لاختلاف المذهب عمرو بن عبيد -رحمه الله- وهو عابد شيوخ الاعتزال، ليس في زهده وورعه مقال، والذي صُربت بعبادته الأمثال،

قالوا فيه: كذاب، قال السيد محمد بن إبراهيم الوزير: وما كان عمرو ممن يطرح عليه مثل هذا اهـ.

وسبب هذا اختلاف المذهب، لأنه كان - رحمه الله - معتزلياً قوي الحجة زيدياً، وكان قد تأهب للخروج لنصرة زيد عليه السلام ثم بلغه وفاته، وهنا ذكرتُ السيد العلامة الورع حمود بن عباس بن عبد الله بن عباس المؤيد وما بهتته به بعض الناس من أنه سكت وقد سئل عن سب الصحابة كما يزعم الباهت، والسيد المولى حمود يتبرأ مما نسب إليه وهو عندي وعند كل من يعرفه أخو أبي ذر في صدق اللهجة، فاختلف المذهب كما علمت مانع من قبول الجرح لأنه كشهادة عدو على عدوه.

«من الفلك الدوار»

- ١- الحاكم النيسابوري^(١): الحافظ الكبير إمام المحدثين في زمانه وصاحب التصانيف العظيمة العجيبة كالمستدرک علی الصحیحین ولم یکن فی عصره من یدانیه ولا یقاربه فی علم الحدیث... إلخ حتی قال فیہ أبو إسماعیل الأنصاري: هو إمام ثقة في الحديث، رافضي خبيث، وقال الأرموي: جمع الحاكم أحاديث زعم أنها صحاح علي شرط الشيخين منها حديث الطير وحديث "من كنت مولاه" فأنكر عليه، وقال الذهبي: أما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً وقد أفردتها في مصنف، قال: وأما حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيدة.
- ٢- جعفر بن سليمان الضبعي: وهو العالم الزاهد المتأله قال الخصوم: أخذ عنه عبد الرزاق بدعة التشيع، وكان متصلباً فيه، روى عنه الأربعة، وهو راوي حديث (ما يريدون من علي علي مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن من بعدي).
- ٣- جابر بن يزيد الجعفي: روى عن الباقر سبعين ألف حديث، وهو من

(١) الحاكم النيسابوري ليس زدياً بل هو سني يقول بإمامة الشيخين ويترضى عنها لكنه لما أعرض عن رئيس الفئة الباغية ولم يضع فيه أحاديث رماه النواصب بأنه رافضي خبيث!!.

أكابر علماء الشيعة، وروى عنه السفينان وشعبة وأبو حنيفة ووثقه، قال سفينان: ما رأيتُ أروع منه في الحديث وقال لشعبة: لئن تكلمتُ في جابر لأتكلمن فيك، وقد قدَحَ فيه بعض الخصوم بالشيعة.

٤- الحارث بن عبد الله الهمداني: كان أفقه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس، قال القاضي عياض: أسوأ الظن بالحارث لما عرف من مذهبه في التشيع ودعوى الوصاية لعلي اهـ.

٥- محمد بن المظفر البغدادي: الشيعي أحد الحفاظ محدث العراق الحافظ المسند، قالوا: ثقة معروف إلا أن فيه تشيعاً، يقال: إنه من ولد سلمة بن الأكوع، قال الباجي: حافظ فيه تشيع.

٦- الفضل بن دكين: قال الذهبي: حافظ حجة إلا أنه تشيع من غير غلو ولا سب.
٧- عائذ بن حبيب الكوفي: قالوا فيه: شيعي جلدُ غالٍ في التشيع لكن أحاديثه مستقيمة وقد روى أحاديث منكرة -يعنون في الفضائل- وقد نال منه الجوزجاني وغيره من الناصبة.

٨- عباد أبو يحيى: روى حديث أن النبي ﷺ كان يأتي فاطمة سبعة أشهر وثمانية أيام فيقول: "يرحمكم الله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا".

٩- محمد بن جرير الطبري: صاحب التصانيف الباهرة والتاريخ المشهور قالوا: ثقة صادق فيه تشيع، ومن مصنفاته: كتاب «طرق الولاية في أحاديث الغدير» وعادته الحنابلة، ومنعوا الناس من الدخول إليه لما أنكر عليهم اهـ.

الخاتمة

بعد الفراغ مما سَوَدْتُ^(١) ظننتُ أني قد أوليت المقام ما يستحقه من المقال، وأخذيت^(٢) السائل ما يربو على نصاب السؤال، بقي لي كلمة أرقمها موجهةً إلى كل أخ مؤمن بالله وتمام رقابته عليه، ومحاسبته إياه بما قَدِمَ به إليه، أن يجيل طَرْفه فيما نصحت، ويرجعه كرتين فيما أوضحت ونصحت، فإن ألفاه بالحق محفوفاً، وعن الزيغ مكفوفاً، وعلله مؤثرة، وتحليله غير ذي عوج، ونقده ليس به هَوَج، فليراجع نفسه، وليتمسك بنصابه، ويقف عند أعتابه، مؤثراً للسلامة على المهالك، ولمجاورة رضوان على مالك، ولا يَغْتَرَّ بأَمِ دفر^(٣) فإنها حقير خيرها، عظيم شرها، حبايل شرها مشرعة، وكؤوس مكرها مُثْرَعَة، وقد يعلم الله ألاَّ ميل لي إلى ناصب ولا رافض، وأني بعيد من كل منها بقدر بعدها عما أراه

(١) سودت: أوجدت وحررت.

(٢) أخذت السائل: أعطيته ومنه حديث القرين الصالح "إما أن يجذيك"

(٣) أم دفر: كنية الدنيا.

حقاً، وقد دعوتك إلى مذهب العترة لأنهم هم العروة الوثقى والله
در القائل:

بالعروة الوثقى تمسك إن خفت ناراً أن تمسك

ولو تأمل عاقل في دابر الدعوتين وعاقبتها لوجد ذلك غزواً سياسياً
فبدل أن يغزونا بجيش نأخذ منهم ويأخذون منا دخلوا بهذه الأفكار
وفرقوا بيننا فأصبحنا يكفر بعضنا بعضاً ولم يسلم حتى أمواتنا من
التكفير والتفسيق، حملونا على القطيعة، وحمل بعضنا سلاحه على بعض
وليس عليهم إلا أن يستريحوا لما أحدثته أفكارهم فينا، فإننا لله وإنا
إليه راجعون.

وأختم كتابي هذا بتوجيه النصيح إلى كل مطلع على ما رقت، وأن
يلحظه بعين الإنصاف، غير متحيز ولا متميز، قد خلع جلباب المكابرة،
ونأى بنفسه عن التقليد، وأوزعها على قبول الحق من أي جهة جاء، ثم
أوجه النصيح إلى الزيدي أن يعضّ على مذهب زيد بن علي عليه السلام
بالنواجذ، وألا يسمع النصيحة إلا من زيدي غير آسن، لأن هذا المذهب
الشريف خلاصة السنة النبوية، وملتقى عن السلالة العلوية، ويكون
شاهد حاله (الزيدي) مع المذهب الشريف:

أروحُ وقد ختمتُ على فؤادي بحبك أن يحلَّ به سواكا

ثم أقدم السلام لإمام المذهب الشريف فسلام عليه يوم ولد ثم يوم دعا
ثم يوم خرّ صريعاً في جنب الله ، ثم يوم يبعث حياً .

وما أجدره عَلَيْهِ السَّلَامُ بقول المتنبّي :

هو ابن رسول الله وابن وصيه وشبههما شبّهت بعد التجاربِ
إذا علوي لم يكن مثل طاهر فما هو إلا حجة للنواصب
وأخيراً الله أسأل أن يجعل ما حررته فيه وابتغاء مرضاته ، وسبباً
لحسن الختام ، وكرم المقام ، إنه حميد مجيد وأن يمنحه القبول ، وينفع به ،
إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله على محمد وعلى آله الطيبين
الطاهرين وأصحابه الراشدين .

حرر في دمار ١٤٢٨ هـ جمادى الآخرة

أحمد لطف الدّيلمي

عامله ربه بأحمد لطف

قائمة المراجع

القرآن الكريم

- ١ - أعلام المؤلفين الزيدية: للسيد العلامة عبد السلام الوجيه. ط: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - صنعاء.
- ٢ - أمالي القالي: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، ط: دار الجيل - بيروت ١٤٠٧هـ).
- ٣ - ألفية ابن مالك: للعلامة الإمام محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ط: دار المغني للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية.
- ٤ - الأبحاث المسددة في فنون متعددة: للعلامة المجتهد صالح بن مهدي القبلي، ط: وزارة الإعلام والثقافة - اليمن.
- ٥ - تاريخ الطبري: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت.
- ٦ - التحفة العلوية: للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي، تحقيق د/ المرتضى بن زيد المحطوري، ط: مكتبة مركز بدر العلمي - صنعاء.

٧- حاشية سعد الدين على شرح عضد الملة والدين لمختصر المنتهى:
للمحقق سعد الدين التفتازاني، ط: المطبعة الكبرى الأميرية -
مصر (١٣١٦هـ).

٨- حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي: للعلامة أبي الفضل القرشي
المشهور بالكازروني، ط: مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع - بيروت.

٩- ديوان المتنبي: ط: مكتبة الحياة - بيروت (١٩٨٦م).

١٠- ديوان ابن شهاب: لأبي بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين العلوي،
ط: مكتبة التراث الإسلامي ودار التراث اليمني (١٩٩٦م).

١١- الروض النضير: للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد
السياغي، ط: مكتبة المؤيد - الطائف (١٩٦٨م).

١٢- السنن الكبرى: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي
البيهقي، ط: دار الفكر.

١٣- الشافي: للإمام الأعظم المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام،
ط: مكتبة اليمن الكبرى، بإشراف وتحقيق: المولى العلامة الحجة
المجدد/ مجد الدين المؤيدي - رحمه الله - صنعاء (١٤٠٦هـ).

١٤ - شرح كافية ابن الحاجب: لرضي الدين محمد بن الحسن
الاسترأبأذي، بآحقيق الءكآور إمئل بءلعل يعقوب، ط: ءار
الكتب العلملة - بفرول.

١٥ - ضوء النهار المشرق على صفآآ الأزهار: للعلامة المآآآء
الحسن بن أآء الجلال، وبهامشه: آاشلة ابن الأمر على ضوء
النهار المسألة: منآة الغفار على ضوء النهار - الناشر: مجلس
القضاء الأعلى، ط: عبء الله إساعل غمضان - صنعاء.

١٦ - العلم الشامآ/ مع كتاب الأرواح النوافآ: للعلامة صالح بن
مهءل المقبلل، ط: مآآآة ءار البلان (بشفر مآء عفلون) -
ءمشق.

١٧ - الفلك الءوار: للسلء العلامة صارم الءفن إفرهم بن مآء
الوزفر، آآقفل: مآء فآفل عزان، ط: مآآآة التراث الإسلاملل -
صعة.

١٨ - قراء فل كتب العقائء: آأللف: العلامة والمفكر الإسلاملل
حسن بن فرآان المالكل، ط: مركز الءراساآ الآارفلآفة -
المملكة الأردنلة الهاشملة.

- ١٩ - القاموس المحيط: الشيخ مجد الدين بن يعقوب الفيروزابادي،
ط: دار الفكر - بيروت، ١٣٩٨ هـ.
- ٢٠ - الكشف: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط: دار الكتاب
العربي - بيروت.
- ٢١ - مجمع الفوائد: للمولى العلامة المجتهد الحجة: مجد الدين بن
محمد بن منصور المؤيدي، ط: دار الحكمة اليمانية - صنعاء.
- ٢٢ - مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم عليه السلام،
ط: دار الحكمة اليمانية - صنعاء..
- ٢٣ - نهج البلاغة: لأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام،
ط: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

فهرس المحتويات

٥	المؤلف في سطور
٥	نسبه
٥	مولده ونشأته
٦	حياته العلمية ومشائخه
٧	موقعه في المجتمع
٧	ما قال عنه العلماء
٩	شعره
١٣	هذا الكتاب
١٦	تعجب:
١٨	مؤلفاته
١٩	الإهداء
٢٢	مقدمة المؤلف
٤٤	تتمة في المتعة
٦٧	بل مع المهاجرين والأنصار
٨٤	(همسة في أذن الزيدي)

٩٣	الفوارق بين الزيدية وأهل الحديث
٩٥	الفوارق بيننا وبين أهل الحديث
٩٥	١- القدر
١١٣	٢- التشبيه والرؤية
١٢١	تكملة
١٢٣	٣- التجسيم والحلول
١٢٤	٤- الإيمان
١٢٨	٥- القرآن
١٣١	مناقشة في لفظة محدث وحديث ومقابلهما القديم
١٣٤	فائدة
١٣٨	خلاصة
١٤١	«من الروض النضير»
١٤٥	«من الفلك الدوار»
١٤٧	الخاتمة
١٥١	قائمة المراجع